

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٤٩٧**

الثلاثاء، الموافق ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيترسن ....(النرويج)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي .... السيد لافروف

أيرلندا .... السيد راين

بلغاريا .... السيد تفروف

الجمهورية العربية السورية .... السيد وهبة

سنغافورة .... السيدة تان

الصين .... السيد وانغ ينغفان

غينيا .... السيد فال

فرنسا .... السيد لفيت

الكاميرون .... السيد إنغو إنغو

كولومبيا .... السيد بالديبيسو

المكسيك .... السيد أغيلار سينسر

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد إلدون

موريشيوس .... السيد غوكول

الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

02-30288 (A)
0230288

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الإعـراب عـن المواسـاة حيـال الزلـزال الـذي أصـاب أفغانستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أعرب باسم مجلس الأمن عن أعمق تعازينا لسلطات أفغانستان وشعبها في أعقاب الزلزال المدمر الذي أصاب شمالي أفغانستان. وتتجه أفكارنا ودعواتنا صوب آلاف الأسر الأفغانية التي فقدت ذويها وأصيبت بأضرار من جراء هذه الكارثة، في أرض نالت أكثر من حظها من المعاناة في الأعوام الأخيرة. ولا مجال للشك في أن المجتمع الدولي سيمد يد العون للإدارة المؤقتة والأفغان المحليين في معالجة هذه المأساة ومساعدة الضحايا، بينما نقوم بمساعدة الأفغان على مداواة الجراح الناجمة عن الحرب وعلى إيجاد السلام الدائم والتنمية في بلدهم.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا وأستراليا وأفغانستان وباكستان وبنغلاديش وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية وطاجيكستان وكندا ونيوزيلندا والهند واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعداً على طاولة المجلس، وشغل السيد أرياس (إسبانيا) والسيد داوث (أستراليا) والسيد أحمد (باكستان) والسيد شودري (بنغلاديش) والسيد بامير (تركيا) والسيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد عليموف (طاجيكستان) والسيد هاينبيكر (كندا) والسيد ماكاي (نيوزيلندا) والسيد شارما (الهند) والسيد يوشيكاوا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد دانيلو تورك، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين، الوثيقة S/2002/278.

كما أود أن أوجه اهتمام الأعضاء إلى الوثيقتين التاليتين: الوثيقة S/2002/274، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ من ممثل المملكة المتحدة يحيل بها تقريراً عن أنشطة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، والوثيقة S/2002/283، التي تتضمن رسالة مشتركة من ممثلي الاتحاد الروسي وأفغانستان يحيلان بها بياناً روسياً أفغانياً مشتركاً صادراً في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢.

وأرحب بنائبة الأمين العام، صاحبة السعادة السيدة لويز فريشيت، في هذا الاجتماع، وأعطيها الكلمة.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالانكليزية): يسرني أن أتمكن من مخاطبة مجلس الأمن فيما يتعلق بمسألة أفغانستان هذا الصباح. غير أن من دواعي الأسف أن أضطر لذلك في يوم يصل فيه المزيد من الأنباء المحزنة من هذا البلد الشقي. ولقد أشرتم لتوكم يا سيدي إلى الزلزال العنيف الذي حل بشمال البلد، فأحدث به خسارة جسيمة في الأرواح وخلف آلاف المصابين، وترك عشرات الألوف بلا مأوى. وأصدر الأمين العام بياناً صباح اليوم يعرب فيه عما انتابه إزاء تلك الأنباء من أسى، أثق في أننا جميعاً نشاركه فيه.

وقد أرسلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالفعل مواد إغاثة وأوفدت أفرقة للتقييم إلى المنطقة. وتقوم طائرة مروحية على متنها أشخاص من الأمم المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في الوقت الحالي باستقصاء الأضرار. ويعتزم الرئيس قرضاي والسيد نايجل فيشر، نائب الممثل الخاص للأمين العام، القيام بزيارة المنطقة غداً.

وألاحظ مشاركة عدد كبير من غير أعضاء المجلس في هذه الجلسة المفتوحة، وأرى من الأمور المطمئنة استمرار المجتمع الدولي في إبداء الاهتمام وتقديم الدعم لمساعدة الأفغان على إعادة بناء مجتمعهم. ومن دواعي سروري فوق كل شيء أن يتاح لي عرض تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة في أفغانستان. وكما تعلمون، فإن التقرير، بالإضافة إلى توفير استكمال لما استجد بالنسبة للأحداث الأخيرة، يقدم أيضاً تصور الأمين العام لوجود الأمم المتحدة في أفغانستان في المستقبل، الذي سنلتمس موافقة مجلس الأمن عليه.

وقبل التطرق إلى هيكل البعثة الجديدة، أود أن أسلط الضوء على بعض التطورات التي حدثت منذ صدور التقرير. وبما أن التقرير لم يصدر إلا في الأسبوع الماضي، ونظراً لطول قائمة المتكلمين نسبياً، فأرجو أن ألتزم جانب الإيجاز.

لقد جعلت الإدارة المؤقتة والأمم المتحدة التعليم من أولوياتهما الرئيسية. وكانت بداية العام الدراسي يوم السبت الماضي خطوة كبرى لإعادة الأطفال إلى المدارس. وأعلن الرئيس قرضاي في مدرسة ثانوية بكابول بدء برنامج للعودة إلى المدرسة على نطاق الدولة بأسرها، وجرت احتفالات مماثلة في كافة أرجاء البلد. كما كانت كارول بيلامي، من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، في كابول لحضور هذه المناسبة. ويقدر أن نحو ١,٥ مليون طالب تمكنوا من العودة إلى الدراسة في مختلف أنحاء البلاد. ونظمت اليونيسيف، كجزء من هذا البرنامج، عملية تسليم أكثر من ٧ ٠٠٠ طن من الإمدادات إلى ٣ ٠٠٠ مدرسة في سائر أنحاء البلاد. وستزود تلك الإمدادات المواد التعليمية للدراسة الابتدائية إلى أكثر من ١,٨ مليون طفل، ومواد تدريس إلى ٥١ ٠٠٠ معلم. كما تقوم اليونيسيف بالمساعدة على إصلاح بعض المدارس الـ ٢ ٠٠٠ التي لحقت بها أضرار أو تم تدميرها منذ عام ١٩٧٩. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم ٥٠٠ خيمة في المناطق التي ليس فيها مدارس.

وهناك أخبار سارة أخرى أيضا. فقد أدت زيادة الأمطار الغزيرة إلى جعل العديد من المزارعين في المنطقة الغربية والشمالية والشمالية الشرقية من البلاد يتفاءلون بالمحصول القادم، بعد ثلاث سنوات من الجفاف. ولقد حدثت زيادة هائلة في مساحة الأرض التي تجري زراعتها. ويتجلى ذلك التفاؤل في تنقلات السكان الأخيرة. وقد شرع المشردون داخليا، في بعض المناطق، بالعودة إلى ديارهم بصورة عفوية، بدون انتظار المساعدة من منظمات المعونة. وبالمثل، فإن عددا قياسيا من اللاجئين قد استفاد من برنامج العودة التي تزود بالمساعدة الذي تنظمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والإدارة المؤقتة وحكومة

باكستان. وقد كان حوالي ٠٠٠ ١٠ لاجيء يعبرون يوميا إلى أفغانستان من باكستان في الفترة بين ١٨ و ٢٢ آذار/مارس. وعاد أكثر من ٠٠٠ ٨٣ أفغاني منذ أن بدأ البرنامج، في ١ آذار/مارس. وستفتح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ستة مراكز تسجيل أخرى في باكستان خلال الأسابيع القليلة القادمة، للتصدي لهذه الزيادة المتسارعة في الطلب. وتجري التحضيرات اللازمة لبدء خطة مماثلة للاجئين من إيران، اعتبارا من نيسان/أبريل.

وعلى الرغم مما نشعر به من تشجيع جراء هذا العرض للثقة الشعبية في مستقبل أفغانستان، نشعر أيضا بالقلق إزاء حالات نقص التغذية في بعض أنحاء البلد. وتجري تقييمات طارئة سريعة في المناطق التي تم تعريفها بوصفها تضم نسبا عالية من سوء التغذية. وإن تفشي داء الأسقربوط في منطقة تيوارا من محافظة غور، الذي أدى إلى وفاة ٢٠ شخصا، يبرز شدة مشكلة سوء التغذية والحاجة إلى تدخلات موجهة بعناية. وسيشرع برنامج الأغذية العالمي قريبا في تنفيذ برنامج طوارئ جديد في أكثر المناطق تأثرا. وسيتلقى نحو ٨.٨ مليون شخص، بمن فيهم المشردون داخليا، مساعدة غذائية خلال الشهور الثلاثة القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتلقى نحو مليون تلميذ منحا غذائية بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر.

ومع ذلك، وحتى بينما تستعد وكالات الأمم المتحدة لمواجهة هذه التحديات الرئيسية – برنامج العودة إلى المدرسة، وعودة اللاجئين واستمرار أزمة سوء التغذية – فقد أصبحت كذلك شديدة القلق بصورة متزايدة إزاء الوتيرة البطيئة للتمويل. وقد قدمنا قبل شهر تقريبا في كابول، برنامج تقديم المساعدة الفورية والانتقالية إلى الشعب الأفغاني لهذه السنة، الذي ينص صراحة على احتياجات بمبلغ ١,١٨ بليون دولار. ونحتاج الآن بسرعة لتحويل الوعود السخية التي أعلن عنها إلى مساهمات فعلية. وإلا فإننا لن نكون قادرين على الاضطلاع بالأنشطة الحيوية التي وصفتها لتوي.

وأنتقل إلى الجبهة السياسية، وهنا أيضا يمكننا أن نبلغ عن إحراز تقدم هام. وسيتم قريبا إنجاز المرحلة الأولى من عملية ”أهل الحل والعقل“ (لويا جيرغا) بالإعلان العام عن القواعد والإجراءات الخاصة بالاختيار والانتخاب غير المباشر للمشاركين في (اللويا جيرغا) وعقد مجلس اللويا جيرغا نفسه. وقد تولت وضع تلك القواعد اللجنة المستقلة الخاصة المعنية بعقد الاجتماع الطارئ لمجلس اللويا جيرغا بعد عملية المشاورات التي جرت في جميع أنحاء أفغانستان وعلى كل مستويات المجتمع.

وقد تم وضع ميزانية لتغطية تكاليف الترتيبات التنظيمية واللوجستية المعقدة اللازمة لدعوة مجلس اللويا جيرغا. ونحن ممتنون جدا للمساهمات السخية التي قدمتها ألمانيا – التي ساهمت بمبلغ ٣ مليون دولار – والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واللجنة الأوروبية. وقد قامت أمانة اللجنة، بدعم من مكتب السيد الإبراهيمي، بتصميم حملة إعلامية لإطلاع الأفغان في سائر أنحاء البلاد على عملية مجلس اللويا جيرغا. وتم دعم تلك الحملة جزئيا من جانب الصندوق الإعلامي المفتوح لأفغانستان، الذي أنشئ مؤخرا بمبادرة من الصحفي المشهور والخبير بشؤون أفغانستان، السيد أحمد راشد. وربما كان ذلك إشارة على كيفية تغير الأشياء حتى أن رجلا ذاع صيته بسبب تقاريره عن الحرب والظلم في أفغانستان يمكن أن يعطي اسمه الآن لعملية التغيير الديمقراطي هناك.

وقد أكدت الرحلات التي قامت بها مؤخرا لجنة مجلس اللويا جيرغا إلى المحافظات الاهتمام الهائل بعملية مجلس اللويا جيرغا في سائر أنحاء البلاد. ففي هرات، حضر أكثر من ٠٠٠ ١ شخص اجتماعا تم تنظيمه في عجالة

خلال ساعتين. وعندما اكتشف أنه ليس هناك نساء بين الحضور، تم تنظيم اجتماع آخر في مدرسة للبنات في مكان قريب، وحضره مئات من النساء. ومن ناحية أخرى، لا يزال احتمال تخويف مجلس اللويا جيرغا أو إفساده من دواعي القلق الرئيسية. وهناك تقارير تفيد بأنه تم اعتقال بعض الأشخاص في هرات بسبب الإعلان عن تأييدهم لمجلس اللويا جيرغا. وفي مناطق أخرى، يدعي أناس بأنهم لا يستطيعون الكلام علنا حول العملية خوفا على حياتهم. وتتصل معالجة تلك المخاوف اتصالا مباشرا بمسألة الأمن، التي سأنتقل إليها الآن.

ولقد تحسنت حالة الأمن نوعا ما في سائر أنحاء البلاد ككل على ما يبدو خلال الأسابيع القليلة الماضية. بيد أنه وقع المزيد من حوادث العنف في بضعة أماكن. وبشكل خاص، حدثت اشتباكات بين فئات الهزارا في ديكاندي، في محافظة أوروزجان. وقد التقى السيد الإبراهيمي بممثلين عن تلك الفئات، الذين وافقوا عندئذ على قبول توسط وفد مستقل من الإدارة المؤقتة لتسوية خلافاتهم. وتجري حاليا عملية الوساطة هذه. وفي قندهار ألقيت قنبلة في سوق مزدحم، أسفرت عن مقتل شخص واحد وإصابة آخرين بجراح. وأخيرا، هناك تقارير تفيد بأن عناصر الطالبان تتجمع ثانية في جنوب باكتيا لشن حملة حرب عصابات ضد الإدارة المؤقتة والقوات الأجنبية. وتذكِّرنا تلك الحوادث بأن الحالة في أفغانستان لا تزال متقلبة وينبغي أن تشكل تحذيرا لنا بألا نكون راضين عن أنفسنا. ولا تزال المخاوف المتعلقة بالأمن والتي تم الإعراب عنها في تقرير الأمين العام وثيقة الصلة جدا بالموضوع.

وأود أيضا أن أتطرق لمسألة ذات صلة بالموضوع وهي تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم. فقد تم إنشاء فريق عامل يتألف من الإدارة المؤقتة والأمم المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وأطراف أخرى للتوصل إلى حلول لهذه المسألة. ويقوم هذا الفريق الذي اجتمع مرتين بإعداد الاقتراحات التي سيُنظر فيها في مؤتمر معني بتمويل الأمن سيعقد في جنيف في ٣ نيسان/أبريل.

وكانت هناك إشارات مشجعة من وزارة الدفاع والقادة والجنود بأن العديد من المقاتلين السابقين مهتمون ببرامج إعادة الإدماج. والعمل جار لتحديد مشاريع وخطط أخرى تعتمد على كثافة العمل يمكن أن تستخدم المقاتلين السابقين وتوفر لهم بديلا عن الحرب. وهناك إمكانية مشجعة تتمثل في تدريب ٥ ٠٠٠ عامل في مجال إزالة الألغام للمساعدة على إزالة عدد كبير من الألغام التي لا تزال مبثوثة في مختلف أنحاء البلاد.

وواصلت القوة الدولية للمساعدة الأمنية الاستفادة من النجاح الذي حققته في تخفيض الجريمة وتحسين الحالة الأمنية في كابول. وفي ١٩ آذار/مارس، تم تسليم قيادة لواء كابول المتعدد الجنسيات إلى الوحدة الألمانية، في حين تواصل المملكة المتحدة الاحتفاظ بالقيادة العامة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية. وتوشك القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن تنجز تدريبها للكتيبة الأولى من الحرس الوطني الأفغاني. وستجري الوحدة استعراضا يوم ٤ نيسان/أبريل، وستتولى بعد ذلك مهام دورها الجديد إلى جانب حرس القصر الحالي.

وتتقدم الأعمال التحضيرية اللازمة لتدريب قوة شرطة وطنية أفغانية. وقد وصلت فرقة متقدمة تابعة لفريق التدريب الألماني يوم ١٦ آذار/مارس. وستبدأ فترة التدريب ومدتها ستة أسابيع في تموز/يوليه، عندما يتم الانتهاء من أعمال التجديد في أكاديمية الشرطة. وثمة حملة توعية عامة جارية لاجتذاب المزيد من المجندين. كما بدأت اللجنة الوطنية لإصلاح الشرطة عملها.

وأود أن أنتقل الآن إلى المسألة الهامة مسألة حقوق الإنسان. وحسبما ورد في تقرير الأمين العام، فقد أنشئت

أربعة أفرقة عاملة دائمة في حلقة العمل الوطنية عن حقوق الإنسان، التي عقدت في كابول في ٩ آذار/مارس. وبدعم خاص من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، تخطط هذه الأفرقة العاملة على الأخص لوضع برامج لتنفيذ البنود المتعلقة بحقوق الإنسان المنصوص عليها في اتفاق بون، بما في ذلك إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان، والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ورصدها، وتوفير التوعية والتعليم في مجال حقوق الإنسان. ويعد إنشاء اللجنة مسألة ملحة وخاصة في ضوء التقارير الواردة عن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الهجوم على المدنيين من أصل بشتوني في شمال البلاد والذي ورد وصفه في تقرير الأمين العام.

وبالنسبة لموضوع آخر، يتصل بهذه المسألة، أعد مكتب الممثل الخاص للأمين العام، بعد مشاورات واسعة النطاق، ورقة عن اللجنة القضائية تحدد مهمتها وتشكيلها وسلطاتها وإجراءات عملها المقترحة. وتوفر هذه الورقة الأساس اللازم للشروع في إنشاء هذه اللجنة، حسبما يتطلب اتفاق بون.

وأخيرا، أود أن أقول شيئا عن تواجد بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان في المستقبل، التي تسمى مؤقتا بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. ويقترح الأمين العام في تقريره هيكلا مدعوما بمكونين أساسيين وهما: المكون الأول للشؤون السياسية والمكون الثاني للإغاثة وأنشطة التعمير والإنعاش. ويتضمن الهيكل المقترح آليات للتنسيق بين هذين المكونين على مستوى المقر، وعلى المستوى الإقليمي، وبذلك نضمن أن الأنشطة السياسية وأنشطة التعمير يدعم بعضها البعض بدلا من أن تتعارض أهدافها مع بعضها.

وأحد الابتكارات الأساسية في بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان هو إدماج الإغاثة الإنسانية وأنشطة الإنعاش والتعمير في مكون واحد. وسيكون نائب الممثل الخاص للأمين العام المسؤول عن المكون الثاني مسؤولا بذلك عن توجيه كل أنشطة الأمم المتحدة للإغاثة والتعمير في أفغانستان والإشراف عليها. وسييسر هذا التشكيل المتكامل العمل بتعاون وثيق مع السلطات الأفغانية الشرعية لإعادة بناء أفغانستان على نحو يضمن الاستمرار.

ويتمثل أحد الابتكارات الأخرى في اقتراحات الأمين العام بأن تضم البعثة قلة من الأجانب. والقصد من ذلك ضمان أن يتولى الأفغان زمام الأمور في مرحلة الإنعاش بعد انتهاء الصراع وأن يذهب الجانب الأعظم من المساعدة الأجنبية الموجهة لأفغانستان إلى الأفغان أنفسهم فعلا.

وستبقى مسألة حقوق الإنسان في مركز أهداف ووظائف البعثة الجديدة، سواء عندما تنفذ البعثة أحكام اتفاق بون المتعلقة بحقوق الإنسان مباشرة، أو عندما تسعى لإدماج حقوق الإنسان تماما في أنشطتها الإنسانية والسياسية وأنشطة التعمير، بما في ذلك حكم القانون وبناء القدرات الوطنية.

وسيعمل منسق رفيع المستوى لحقوق الإنسان في مكتب الممثل الخاص للأمين العام مع موظفيه في المكونين الأساسيين التشغيليتين للبعثة وسينسق أيضا أنشطة حقوق الإنسان في إطار هذين المكونين. وسيعمل المنسق كنقطة اتصال رئيسية للجنة حقوق الإنسان المستقلة وسيتصل مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وسائر آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وسيجري تأهيل الموظفين، بما في ذلك المواطنين الأفغان، للاضطلاع بالجانب المتعلق بحقوق الإنسان من عملهم، بما في ذلك إدراج النهج الجنسانية

والمستندة على حقوق الإنسان، في أنشطة الإغاثة والتعمير التي تقوم بها البعثة.

وفيما يتعلق بالشرطة، فإن ألمانيا تتولى زمام هذا القطاع وقد بادرت بعدد من المشاريع الهامة المتصلة بإصلاح الشرطة. وأوفدت فريقا من خبراء الشرطة المتمرسين على مستوى عال إلى كابول للقيام بهذه المهمة. إلا أن ألمانيا قد أوضحت أن المساعدة ستُطلب أيضا من المانحين الآخرين ومن المنظمات الدولية الأخرى. وكان الهدف من الاجتماعين اللذين عقدا في برلين على مدى الشهرين الماضيين بخصوص موضوع الشرطة هو ضمان الحصول على هذه الالتزامات.

وبغية دعم الجهود الألمانية في أفغانستان وضمان أن تحظى بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان بما يكفي من الموارد للتنسيق الوثيق مع الفريق الألماني، ووزارة الداخلية الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، فضلا عن تقديم المشورة للممثل الخاص للأمين العام، أوصى الأمين العام بإضافة ثلاثة مستشارين للشرطة إلى البعثة. وقد رحبت كل من ألمانيا ووزارة الداخلية بتلك التوصية.

وستواجه البعثة الجديدة في أفغانستان تحديات بالغة التعقيد. وفي اعتقادي أن اقتراحات الأمين العام، التي أعدت بالتشاور عن كثب مع السيد الإبراهيمي وفريقه، تتسم بسعة الخيال وتمثل استجابة بناءة للتحديات التنفيذية في الميدان. وإنني أتطلع لمناقشتكم لهذه الاقتراحات. ويراودني الأمل بشدة أن تقروها.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نرحب بالسيد الوزير في نيويورك، وإنه لمما يشرفنا أن تعقد هذه الجلسة تحت رئاستكم.

قبل كل شيء، أود أن أنقل التعازي والتضامن من الشعب الفرنسي للشعب الأفغاني، الذي ابتُلي من جديد بمحنة قاسية ألا وهي الزلزال الذي دمر على الفور مقاطعة كاملة في شمال البلاد وراح ضحيته آلاف من الضحايا.

وسيدلي ممثل اسبانيا ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بأسره، وتؤيد فرنسا هذا البيان تمام التأييد. ولذلك فسوف أقتصر في بياني على بضع تعليقات.

تلقي هذه الجلسة نظرة أولية على كشف الحساب بعد مضي ستة أشهر على بداية التدخل العسكري للتحالف، وبعد ثلاثة أشهر من بداية ممارسة الإدارة الانتقالية لعملها وقبل ثلاثة أشهر من عقد الاجتماع الطارئ للويا جيرغا.

ومن الواضح أن هذا السجل الذي عرضته السيدة لويز فريشيت لتوها، بتفصيل بليغ، يتسم بالإيجابية. فالأشواط التي قطعت على مدى الأشهر الستة الماضية مثيرة للإعجاب. فقد تميز الكفاح ضد الإرهاب بعدة عوامل حاسمة وهو يتواصل بقوة وبلا كلل. وتطارد الولايات المتحدة وحلفاؤها، ومنهم فرنسا، عناصر تنظيم القاعدة يوما بعد يوم.

ويحرز الانتقال السياسي تقدما. ويستعيد الشعب الأفغاني السيطرة على مصيره. والاجتماع الطارئ للويا جيرغا المقرر عقده في حزيران/يونيه، سيمثل خطوة جديدة صوب إقامة حكومة ديمقراطية تمثيلية متعددة الأعراق. وقد جعل هذا التصرف المسؤول من جانب السلطات الانتقالية من الممكن تفادي تكرار أخطاء الماضي إلى حد كبير، قبل محنتي كابول في عام ١٩٩٢ ومزار الشريف في عام ١٩٩٧.

وختاما، فإن تعمير أفغانستان قد بدأ الآن بمساعدة المجتمع الدولي بأسره، ويتجلى ذلك في التعهدات التي أُعلنت في طوكيو. وثمة دلالات في جميع أنحاء البلاد على هذا الميلاد الحقيقي الجديد. ولا شك أن النموذج الأكثر إثارة للمشاعر، والذي أشارت إليه لويز فريشيت يتمثل في بداية العام الدراسي: ففي يوم السبت الماضي، هرع مليون ونصف

طفل من الجنسين نحو مدارسهم ونحو المعرفة. وشارك وزير خارجية فرنسا، هيربرت فيدرين، الذي كان في كابول في ذلك الوقت، في لحظة الأمل هذه، بزيارة المدرستين اللتين أعادت فرنسا بناءهما - مدرسة الاستقلال الثانوية للبنين، ومدرسة مالاليا الثانوية للبنات.

ويعتمد نجاح التعمير الآن جزئيا على جودة التنسيق بين المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، في إطار فريق الدعم الأفغاني وفريق التنفيذ، أو من خلال منظومة الأمم المتحدة. وفي رأينا أن هناك شخصا واحدا يمكنه توفير هذا التنسيق الذي لا غنى عنه على المستوى المحلي، ألا وهو السيد الأخضر الإبراهيمي.

وفي نيويورك أيضا، قُطعت أشواط تدريجية مثيرة للإعجاب في غضون ستة أشهر.

ولقد اتخذت سلسلة من القرارات، بخطى مستدامة، بشأن مبادئ التسوية - القرار ١٣٧٨ (٢٠٠١)؛ والتصديق على اتفاق بون - القرار ١٣٨٣ (٢٠٠١)؛ وولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية - القرار ١٣٨٦ (٢٠٠١)؛ وأخيرا، إنشاء نظام غير إقليمي مناهض لتنظيم القاعدة من أجل رفع الجزاءات المفروضة على أفغانستان - القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢).

ويجري العمل الآن على إعداد مشروع قرار جديد. وهو سيسمح بالتنفيذ السريع لتوصيات الأمين العام الممتازة، كما وصفتها لويز فريشيت. وسوف يعطي المشروع هيكلا وشكلا موحدا لوجود الأمم المتحدة ، الذي تطور بفعالية مثيرة للإعجاب تحت سلطة الأخضر الإبراهيمي. وتعمل فرنسا على إعداد هذا المشروع، الذي سيتم تقديمه إلى المجلس غدا أثناء مشاوراتنا.

وتبقى قضية الأمن قضية أكثر صعوبة. وهناك اتفاق ناشئ حول تمديد فترة القوة الدولية إلى ما بعد الإطار الزمني المحدد في القرار ١٣٨٦ (٢٠٠١) - أي بعد ٢٠ حزيران/يونيه. وسيتعين علينا أن نتفق معا على الوقت المناسب لإعلانه وكذلك على الإطار الزمني المناسب.

وفيما يتعلق بمد الرقعة الجغرافية للقوة الدولية إلى خارج كابول والمنطقة المجاورة لها، فإن موقف المساهمين الرئيسيين واضح، انهم لا يؤيدون ذلك. وسيتعين في الحقيقة على قوة تنتشر إلى مايتجاوز من كابول والمنطقة المجاورة لها أن تنخرط في تسوية الصراعات التي تدخل في نطاق اختصاص السلطة الأفغانية.

ومن ثم، يجب إعطاء الأولوية المطلقة لتدريب قوة شرطة وجيش أفغانيين موحدين. لابد أن ننشئ جيشا يخلو من الانقسامات العرقية والإقليمية ومن نفوذ الأحزاب السياسية وأمراء الحرب. كما يجب أن نستخدم جميع الأدوات المتاحة للمساعدة في تحقيق الأمن والقانون والنظام في الأقاليم. ولذلك ينبغي استخدام النفوذ الاقتصادي بعزيمة. ولا يمكن إيصال المساعدة للتعمير إلى الأقاليم التي ترتكب فيها السلطات المحلية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو تُبقي على مناخ من انعدام الأمن. ومن ناحية أخرى، ينبغي بالطبع عدم جعل المساعدة الإنسانية مشروطة.

إن فرنسا سوف تشارك بالكامل في تعمير أفغانستان. فلقد تعهدت بالفعل بالتزامات معينة فيما يخص الرعاية الصحية والتعليم والزراعة والإدارة والمحافظة على الأوقاف وتدريب أفراد الجيش والشرطة الأفغانيين المقبلين، وكذلك المساعدة في مكافحة المخدرات.

ولقد كان الوفاء بهذه الالتزامات موضوع مناقشات متعمقة مع السلطات الأفغانية، أولا أثناء زيارة الرئيس حامد قرضاي إلى باريس في ٢٨ شباط/فبراير، ثم مؤخرا يوم الأحد الماضي، عندما زار السيد أومبير فيدرين كابول.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد بالديبييسو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الوزير، إن وجودكم هنا في هذه الجلسة يشرفنا ويشهد أيضا على التزام بلدكم تجاه الموضوع الذي ننظر فيه اليوم.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تضامننا مع الشعب الأفغاني في هذه الأوقات العصيبة التي خلفها الزلزال القوي الذي أصاب ذلك البلد. ونطلب من السفير أن ينقل خالص تعازينا.

إننا ممتنون على العرض الذي قدمته نائبة الأمين العام، لويز فريشيت، وتقرير الأمين العام، الذي يشدد على التعقيدات التاريخية للحالة في أفغانستان، وكذلك شكل التحديات التي ستواجهها الأمم المتحدة في الشهور والسنوات القادمة.

ونحن نتفق مع الأمين العام على أن الأمن، من ناحية، هو مطلب أساسي هام وأنه أيضا، من ناحية أخرى، القضية الأولى التي ستتم معالجتها في إطار تعمير ذلك البلد، كما تبين ذلك فقرات التقرير ذات الصلة، بما فيها الفقرتان ٤٥ و ١٢٦. هذا هو المطلب الأهم بالنسبة للشعب الأفغاني في الوقت الراهن، ويجب أن يسهم مجلس الأمن، من خلال أعماله، في تلبية هذا المطلب.

وبانعدام الأمن، في حقيقة الأمر، لن تتمكن الإدارة المؤقتة من تنفيذ مهامها على الوجه المناسب في كل أرجاء البلاد. فبدون أمن ستكون شرعية ما ينتج عن ”لويا جيرغا“ موضع شك. وبدون أمن سيواجه وجود الأمم المتحدة صعوبات، وبدون أمن سيستحيل فعلا توفير المساعدة الإنسانية.

لذلك تعرب كولومبيا عن تأييدها القوي لتمديد عمل القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى خارج كابول. وكما تشدد الفقرة ٥٩ من التقرير، ”الأقاليم مصدر التهديدات الرئيسية التي تتعرض لها الإدارة المؤقتة“.

وأود أن أغتنم الفرصة لكي أدعو البلدان التي تقود القوة أو الأعضاء فيها إلى استكشاف آليات لاستجابة الشعب الأفغاني لهذا النداء. ولقد لاحظنا بعناية التحفظات التي أُعرب عنها حتى الآن في هذا الصدد.

ويمكن أن تكون هذه أفضل طريقة للبدء في الرد على المخاطر والتهديدات المذكورة في الفقرة ١٢٣ من تقرير الأمين العام. وفي مواجهة هذه المخاطر، لا بد من تعزيز التدابير الأمنية بغية تلبية الاحتياجات على الأجل القصير والمتوسط والطويل الأجل وتمكين أفغانستان من أن تكون بلدا قادرا على البقاء من الناحية الاقتصادية والسياسية.

وفي هذا الصدد، أود إبراز تأكيد التقرير على:

> ”إن السبيل الوحيد لضمان القضاء على الإرهاب على التراب الأفغاني هو تمكين السلطات الشرعية في سائر البلدان من مراقبة ما يجري في أراضيها“. (S/2002/278 ، الفقرة ١٢٣).

وعلاوة على ذلك، فيما يخص موضوع الأمن، يجب أن نتذكر دائما العملية العسكرية التي تدور الآن منذ ستة أشهر، لمحاربة قوات تنظيم القاعدة والطالبان، وأن ندرك أنه، طبقا للأحوال الراهنة، توجد حاجة إلى التنسيق الدقيق مع أنشطة القوة الدولية إذا تم تمديد عملها إلى بقية أنحاء أفغانستان.

ونود أن نشير إلى بعض النقاط المحددة ذات الأهمية بالنسبة لوفدنا.

أولا، أود الإعراب عن ارتياحنا التام لعودة الفتيان والفتيات إلى المدارس، في ٢٣ آذار/مارس. ونرحب بأعمال الإدارة المؤقتة التي مكَّنت من تحقيق هذا الهدف، وفي هذا السياق نعرب عن تقديرنا لكل من يسروا تلك العودة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

ثانيا، أود أن أتطرق إلى الحالة المالية للإدارة المؤقتة، حيث نرى أن هذا موضوع جدير بالنظر. وما يدور في خلدنا هو التأخير والصعوبات في تحويل هذه الموارد التي تم التعهد بها أثناء مؤتمر طوكيو - وهذه مشاكل يمكن أن تصيب الإدارة بالشلل وتعرِّض مصداقية مؤسسات أفغانستان الناشئة للخطر. ونحن على ثقة بأن هذا التأخير وهذه الصعوبات ليس مردها عدم الالتزام من جانب المجتمع الدولي.

ثالثا، هناك تعقيب على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأفغانستان. تؤيد كولومبيا الهيكل المقترح الذي قُدم إلينا للنظر فيه، ونحن على استعداد لتأييد مشروع قرار موجز لمجلس الأمن يقر هذه الفكرة. وكما أبلغنا السفير لفيت، تم بالفعل إعداد مشروع القرار هذا. ومع ذلك، نود أن نشدد على أن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان آلية متكاملة يتعين عليها التنسيق بين العديد من الوكالات والبرامج بدون أي علاقة تقوم على الخضوع. ولن يكون ذلك بالضرورة أمرا سهلا.

وإذا ما توصلنا في المستقبل إلى إقامة عملية حقيقية للتعاون بين مختلف الأجهزة الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، قد نتمكن من إصدار قرارات تيسر عمل الممثل الخاص للأمين العام. ومن الواضح أن هناك دورا للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يجب أن نحدده ونربطه بالقرارات التي سيتخذها مجلس الأمن بشأن ذلك الهيكل.

لقد مضت فترة وجيزة منذ إنشاء الإدارة المؤقتة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ولكن في هذه الفترة القصيرة حدثت تغييرات أساسية ومشجعة في النظام السياسي لأفغانستان. ويوضح التقرير بصراحة الحجم الهائل للمهام المنتظرة. ولذا نرى أن هذا هو الوقت المناسب لتنشيط المبادرة المتمثلة في إجراء تقييم شامل للحالة في ذلك البلد. ونرى أن إجراء هذا التقييم الشامل سيكون أفضل نقطة بداية لبعثة الأمم المتحدة الجديدة في أفغانستان. وربما ينبغي لنا الشروع في تلك العملية في وقت ما من تموز/يوليه. وينبغي لها أن تضع دور المجتمع الدولي في منظور واضح وأن تساعد مجلس الأمن نفسه على الفهم الكامل للتحدي الأكثر تعقيدا الذي تواجهه الأمم المتحدة في تلك المنطقة، ذات الأهمية البالغة بشكل خاص للسلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كولومبيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أرحب بكم، سيدي، في نيويورك. ونرحب غاية الترحيب بوجودكم هنا اليوم وهو يدل على التزام بلدكم تجاه أفغانستان. وأود أن أعلن مشاركة الولايات المتحدة الكاملة في رسالة التعزية والمؤاساة التي وجهتموها إلى الشعب الأفغاني في أعقاب الزلزال الذي حدث اليوم.

وأود أيضا أن أشكر نائبة الأمين العام على استعراضها الشامل للمرحلة التي نمر بها الآن. وأعتقد أنه كان توضيحا مفيدا جدا.

ونرحب بتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان والاقتراح المتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في

أفغانستان. ونتطلع إلى سماع آراء بعض الدول الأخرى بشأن البعثة وإلى مناقشتها بصورة أكمل في الأيام المقبلة. أما الآن، أود أن أُثنّي تعليق الأمين العام عن أن ما أنجزه السفير الإبراهيمي، وزملاؤه، والأمم المتحدة، بل والمجتمع الدولي، حتى الآن، إنجاز رائع حقا في ظل الظروف السائدة. ونؤيد اعتزام الأمين العام القيام بإنشاء بعثة متكاملة فعالة وذات كفاءة في أقرب وقت ممكن مع وجود خارجي قليل واعتماد كبير على الأفغان أنفسهم.

واليوم، أود أن أقول كلمة عن الأمن. إننا جميعا نسلم بوجود تحديات شتى في أفغانستان اليوم. ويقوم الأفغان بالتصدي لهذه التحديات، وتقوم الولايات المتحدة، مع بلدان أخرى، بمساعدتهم على ذلك بعدة طرق. وسنواصل الحملة على القاعدة والطالبان. وبالعمل مع شركائنا الدوليين في الأسابيع المقبلة، سنبدأ تدريب جيش وطني، وستسهم الولايات المتحدة إسهاما كبيرا في تدريب وتجهيز الشرطة. وفي أوائل نيسان/أبريل، نعتزم الاجتماع بالبلدان الأخرى المهتمة لمناقشة الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الأمنية في أفغانستان.

وعندما يحين وقت تجديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، سنؤيد تمديدها حتى كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة. وسنقدم المساعدة أيضا إلى تركيا، إذا ما وافقت، كما نأمل، على تولي قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية من المملكة المتحدة. وتعمل الولايات المتحدة من خلال قواتها الخاصة وأفرقة الشؤون المدنية، مع القادة الأفغان المحليين، وستواصل هذه الأفرقة مساعدة القادة المحليين على التعامل مع المسائل العسيرة والحيلولة دون نشوب صراعات بينهم. ونعتقد أن هذه الجهود تستجيب لاحتياجات أفغانستان وأنها أحدثت بالفعل أثرا إيجابيا جدا.

وبالنظر إلى الحالة الأمنية الراهنة ونطاق وتنوع المساعدة المتوفرة بالفعل أو التي في طريقها إلى الوصول، لا نرى حاليا حاجة إلى توسيع مناطق نشاط القوة الدولية للمساعدة الأمنية فيما وراء كابول والمناطق المحيطة بها. وما برحنا نشعر بالتقدير لقيادة المملكة المتحدة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية ونعرب عن شكرنا على الدعم الذي تقدمه البلدان الأخرى المساهمة بقوات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، يشرفنا أن تترأسوا هذه الجلسة الهامة اليوم لبحث مسألة شعب صديق في بلد ذي تاريخ عريق. وهذا يدل على اهتمامكم الكبير بالوضع في أفغانستان، كما أبديتم من قبل الاهتمام الكبير بالشؤون الأفريقية أيضا.

واسمحوا لي أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الشامل المقدم إلينا عن الوضع في أفغانستان، كما نشكر أيضا السيدة الكريمة لويس فريشيت نائبة الأمين العام على إحاطتها التي قدمتها بشأن التطورات في أفغانستان. ونعتقد أن التقرير يطرح أمام المجلس فرصة هامة لمراجعة الموقف والتشاور حول سبل تحسين الوضع في هذا البلد الذي عانى على مدى ٢٣ عاما من نكبات الصراع الداخلي والخارجي، والذي أصبح متجذرا في جميع مناحي الحياة الأفغانية. وإن تقييم ومناقشة الدور الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة في هذا المضمار، يستوجب منا معالجة الأمور بكل صبر ودقة، نظرا لتعقيدات هذه المسألة عبر التاريخ.

ثانيا، نعرب عن سعادتنا بما ورد في التقرير عن حالة تنفيذ اتفاق بون وإنشاء الإدارة الأفغانية المؤقتة واللجان الرئيسية التي أحرزت تقدما سياسيا هاما. وإنه على الرغم

من أن ظهور هذه المؤسسات السياسية الجنينية قد جرى في سياق سياسي مضطرب، فإنها تخضع للاختبار الآن، فإنها بذلت جهودا هامة في مجال العمل الإنمائي الوطني، والتعليم، ومكافحة المخدرات، ومشاركة المرأة، وعقد ''اللويا جيرغا'' التي تشكل جوهر العملية السياسية، والتي يعني نجاحها إبعاد شبح الحرب مرة ثانية عن هذا البلد المنكوب. ومن قبيل مواساة هذا البلد المنكوب، أتوجه وأضم صوتي إلى من سبقوني، بالتعبير عن الحزن العميق لضحايا الزلزال الذي ضرب شمال أفغانستان. وأتوجه باسم حكومة الجمهورية العربية السورية بأحر التعازي القلبية إلى حكومة وشعب أفغانستان الصديق على ضحايا الزلزال والخسائر التي لحقت بأفغانستان. وفي ذات الوقت نتوجه بالشكر إلى الأمين العام والوكالات المتخصصة والجهات المعنية التي أسرعت إلى تقديم العون لمعالجة تداعيات الزلزال.

لا تزال مسألة الأمن وتحقيق الاستقرار الشاغل الأهم في هذا البلد، لأنه بدون تحقيق الأمن لا يمكن المضي قدما في المسيرة السلمية، ودفع عجلة الإنماء الاقتصادي وإعادة الإعمار. ونحن في هذا الصدد، نشاطر الأمين العام قلقه حيال الحالة الأمنية التي لا تزال غير مستقرة في أجزاء معينة من البلد، وبخاصة خارج المدن الرئيسية، والذي حدد أسبابه باستمرار وجود جيوب مقاومة تابعة للطالبان والقاعدة، واستمرار الصدامات الجبهوية بين الأطراف السياسية والعسكرية العرقية المتناحرة. وهنا نعبر عن أسفنا على وصول هذه الصدامات إلى حد العنف العرقي داخل هذه الأطراف وفيما بينها، حيث أشار التقرير إلى وقوع هجمات وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان مدفوعة بدوافع عرقية.

إننا ندعم توصية الأمين العام بضرورة القيام، وعلى وجه السرعة، ببذل كافة الجهود من جانب القادة الأفغان لإدماج نظرائهم المترددين في العملية السياسية، وتدريب وتجهيز قوة أمن أفغانية موالية للسلطة المؤقتة، ومما يبعث على الارتياح ما ذكرته السيدة فريشيت بتشكيل فرقة من الحرس الوطني، وبذل الجهود الدولية لرأب الهوة الأمنية التي تفصل بين التركيبات الحالية، وانتشار قوة أمن أفغانية فعالة في نهاية المطاف.

ونشير في هذا الصدد إلى رغبة الإدارة الأفغانية المؤقتة والشعب الأفغاني في توسيع نطاق انتشار قوة المساعدة الأمنية الدولية ''إيساف''، والتي تنبع من الشعور بالأمن الذي تحقق في المنطقة، وبالتالي لا بد للمجلس من دراستها بكل جدية وإيلائها الاهتمام اللازم. وفي مقابل ذلك نرى ضرورة الإسراع في إنشاء الجيش الوطني بكامله، بحيث يكون جيشا متعدد الأعراق وغير مُسيَّس، يتحمل مسؤولية ضمان الأمن في كل أنحاء أفغانستان، كما نص على ذلك اتفاق بون، وتوفير الموارد اللوجيستية اللازمة له، لأنه في المحصلة النهائية، لا بد أن يحكم أفغانستان أهلها، بمساعدة دولية تبعث على الاستقرار.

ويُظهر التقرير بوضوح مدى أهمية استمرار الحصول على المساعدات الإنسانية والتنسيق بين مختلف الوكالات والمؤسسات الإنسانية، والقلق الكبير حيال التقارير التي تفيد باستمرار سوء التغذية في المناطق المصابة بالجفاف، إضافة إلى ما حدث من كارثة مساء أمس، وفي المناطق الجبلية التي ظلت طرقها مسدودة حتى الآن والتي تهدد بحدوث خسائر كبيرة في الأرواح، الأمر الذي يستوجب اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع حدوث مثل تلك الكوارث. وفي هذا الصدد، لا بد لنا من أن نعبِّر عن ارتياحنا الكبير لاستئناف طلائع الطلبة من الإناث والذكور لدراستهم، لأن ذلك يبعث على الأمل في الاستقرار ومستقبل منظور جيد.

وفي هذا الإطار، نشير إلى القلق الذي أعرب عنه تقرير الأمين العام حيال زراعة الخشخاش في المناطق الجنوبية

والشرقية من أفغانستان على الرغم من جهود الإدارة المؤقتة التي أصدرت مرسوما تحظر فيه زراعة وإنتاج وتجهيز واستخدام والاتجار بالعقاقير غير المشروعة، إلا أن تحقيق ذلك يحتاج إلى مساعدة مالية دولية تحول دون تطلُّع المجموعات الأفغانية إلى المخدرات على أنها مصدر رئيسي للحصول على الدخل. ومعالجة ذلك يحتاج، بالطبع، إلى وقت طويل.

وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد ما جاء في التقرير بشأن حاجة أفغانستان إلى كميات هائلة من المساعدة المادية الدولية في المستقبل المنظور لتلبية احتياجاتها الإنسانية الراهنة والشروع في عملية الإنعاش الاقتصادي.

وأشار التقرير إلى الانتشار الحالي للأمم المتحدة في أفغانستان والذي لا يتناسب مع الجهود التي تبذلها والدور الذي تقوم به وتتطلع إلى القيام به في المستقبل. لهذا، فإن اقتراح هيكل جديد لوجود الأمم المتحدة في أفغانستان يأتي في إطاره الزمني ويمثل ضرورة ملحَّة لقيام الأمم المتحدة بالدور المنوط بها وتنسيق جميع أنشطتها. وفي هذا المجال، لا بد من التعبير عن تقديرنا للسيد الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان وفريقه على الجهود الشاقة التي يبذلونها في سبيل تنفيذ المهمة الصعبة التي أوكلت إليهم، ونأمل أن يتيح تشكيل البعثة الجديدة، كما وصفتها السيدة فريشيت، وبالصيغة الجديدة التي تحدث عنها السفير ليفيت المجال لتحقيق ذلك، بما يعزز جهود السيد الإبراهيمي الرامية إلى تطوير الوضع في أفغانستان.

إننا نعتقد بأن تعيين الأمين العام لاثنين ممن عُرفوا بالكفاءة والجدارة ليكونا نائبين للممثل الخاص للأمين العام وترؤس كل منهما لواحد من المكونين الأساسيين، الشؤون السياسية والإغاثة والإنعاش والتعمير، في إطار البعثة المقترحة أمر مشجع ويبعث على التأييد والأمل في قدرة هذه البعثة على التنسيق بين مختلف الوكالات والقيام بعملها المنوط بها على الوجه الأمثل، بقيادة السيد الأخضر الإبراهيمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إليَّ.

السيدة تان (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أتقدم بالشكر لنائبة الأمين العام، السيدة لويس فريشيت، لعرضها التقرير الأخير للأمين العام عن الحالة في أفغانستان، وهو تقرير شامل وحافل بالمعلومات.

وسنغافورة تؤيد تماما معظم النقاط التي وردت في التقرير. وثمة فكرة متكررة في تقرير الأمين العام تتمثل في أن أولويات الأفغان تقود جهود المجتمع الدولي ومن شأن هذا أن يعظم استخدام القدرة الأفغانية. وينبغي أن نسترشد بأصوات الأفغان في عملنا بالمجلس دائما. ومع ذلك، من الحتمي أيضا أن يعمل كل الأفغان معا وبشكل متلاحم وأن يتجاوزوا النظرة العرقية والإقليمية الضيقة.

والمجتمع الدولي أمامه فرصة فريدة للقيام بعمل جيد في أفغانستان. وبالمثل، فإن أفغانستان أمامها فرصة فريدة لتحقيق أقصى الاستفادة من تركيز انتباه المجتمع الدولي عليها. ولا ينبغي لأي منهما أن يبدد هذه الفرصة.

كذلك من الملائم ومما هو في حينه تماما أن تعقد الرئاسة النرويجية هذه الجلسة المفتوحة اليوم لاستعراض التطورات في أفغانستان بعد أربعة أشهر من آخر مناقشة من هذا النوع وبعد ثلاثة أشهر من تنصيب الإدارة المؤقتة وإنشاء قوة المساعدة الأمنية الدولية.

ونشاطر الآخرين الإعراب عن تعازينا للسلطات والشعب في أفغانستان على فقدان الآلاف الذين تخشى وفاتهم بعد سلسلة من الزلازل التي ضربت شمال أفغانستان

مساء أمس وصباح اليوم ونناشد بتقديم مساعدة إنسانية وغيرها من المساعدات بشكل عاجل.

وفي ضوء الاهتمام العالمي بأفغانستان، من الأهمية بشكل خاص أن يصغي أعضاء المجلس بانتظام إلى آراء الدول غير الأعضاء في المجلس، وبخاصة أعضاء مجموعة الـ "ستة زائد اثنين"، المجتمعة حاليا في كابول وتضم أفغانستان والأطراف الأساسية الأخرى بينما نفكر في الخطوات التالية، بما في ذلك مشروع القرار، على النحو الذي أشارت إليه فرنسا. وإن وجود وزير خارجية النرويج، الذي ترأس بلده فريق دعم أفغانستان، سيوفر بُعدا هاما لعمل المجلس.

ومجلس الأمن يشارك مشاركة وثيقة في تطورات أفغانستان منذ سنوات عديدة. وفي الآونة الأخيرة، يتابع المجلس عن كثب ويقدم الدعم والدفعة الإضافية كلما استلزم الأمر تأكيدا للدور المركزي للأمم المتحدة في دعم جهود الشعب الأفغاني لإعادة أفغانستان إلى أسرة الأمم. ومجلس الأمن على استعداد، كما أعلن في القرار ١٣٨٣ (٢٠٠١)، لدعم المؤسسات المؤقتة التي أنشأها اتفاق بون، وكذلك لدعم تنفيذ الاتفاق ذاته.

ولذلك، تتطلع سنغافورة للمشاركة في مناقشة المجلس لإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان: ذلك الهيكل المتكامل والموحد والمدمج للأمم المتحدة، الذي يستهدف دعم العمليات المختلفة المحددة في اتفاق بون.

والواضح من المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة، ومن مختلف المسارات المكمِّلة لها - بما في ذلك مؤتمر طوكيو للمانحين، الذي أسهم إسهاما هاما في كفالة العملية السياسية - أن مجلس الأمن ليس سوى محفل واحد يُعنى ببلورة توافق الآراء العالمي على استراتيجية متماسكة وشاملة طويلة الأجل لإحلال السلام في أفغانستان. ومع ذلك، ونظرا للمسؤولية الملقاة على عاتق مجلس الأمن وفقا للميثاق، ونظرا لقدرته العملية، لعلَّه كان الأفضل تجهيزا لحشد الإرادة السياسية الجماعية والمستدامة للتصدي للأسباب الكامنة ولديناميكيات الصراع في أفغانستان، وللمساعدة على انتقال البلاد من الحرب إلى السلام. وهذا، بطبيعة الحال، لا يمنع مجلس الأمن من التعاون الوثيق مع جميع الشركاء ذوي الصلة لإكمال العمل الذي نقوم به في مسعانا المشترك.

وبمساعدة الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي، خطت أفغانستان خطوات كبيرة في الاتجاه الصحيح في عدة مجالات. المرحلة الأولى من عملية بون ذات الخطوات الثلاث حققت تقدما في إضفاء الشرعية الداخلية والدولية على السلطة الأفغانية المؤقتة. فهناك شعور متزايد بالأمن في كابول. ولقد تم تفادي أسوأ ما تنطوي عليه الكارثة الإنسانية. وهناك تدفق متواصل للاجئين الأفغان الذين يعودون إلى بلادهم من البلدان المجاورة وكذلك بالنسبة للمشردين في الداخل. وأعيد إنشاء المؤسسات الوليدة. وتتعهد سنغافورة، بالإضافة إلى تقديم المساعدة الإنسانية، بتقديم مساعدة تقنية خاصة لمدة خمس سنوات بغية تدريب الأفغان على تقديم العون لأشد مجموعات المجتمع ضعفا، ولا سيما النساء والأطفال. ومع ذلك، وعلى رغم التقدم المحرز في جميع هذه المجالات، لا يوجد مجال للرضا عن النفس، حسبما ذكر الأمين العام. فثمة أحداث بسيطة تجري في معظم أنحاء العالم، مثل احتفال الأفغان بالسنة الجديدة في ٢١ آذار/مارس، وعودة ١,٥ مليون طفل أفغاني إلى المدارس يوم السبت الماضي، تحتل الصفحات الأولى للجرائد نظرا للمستويات العميقة التي بلغتها أفغانستان لدى تقهقرها.

وثمة توترات تحت السطح، تواصل التهديد بعكس مسار التقدم الهش والمؤقت الذي أُحرز حتى الآن. ومثلما

تعلمنا من صراعات عديدة حول العالم، فأي عملية سياسية أو عملية سلام، كي تكون مستدامة، عليها أن تنتهج نهجا شاملا ومتماسكا. فهذه مسألة ما فتئت سنغافورة تدعو إليها منذ وقت طويل، وأشارت إليها كولومبيا أيضا.

إن عناصر التقدم على المسارات السياسية والإنسانية والأمنية وإعادة البناء تعزز بعضها بعضا. وفي حين أن التقدم على جميع هذه المسارات لا يحتاج إلى أن يكون على وتيرة واحدة، إلا أن التأخر الكبير لأحد المسارات عن الآخر يمكن أن يعرِّض العملية برمتها للخطر الشديد. وفي هذا الصدد، ثمة مسألة عاجلة وملحة استرعى الأمين العام انتباهنا إليها، هي الحالة الأمنية. ونحن ممتنون للمملكة المتحدة على قيادتها للقوة الدولية للمساعدة الأمنية، فضلا عن إسهام جميع البلدان المساهمة بقوات في القوة التي حققت درجة من الهدوء في كابول. والقوة الدولية أوجدت أرضية صلبة تستمد السلطة الأفغانية المؤقتة نفوذها منها، ولا سيما في المقاطعات والمناطق المتاخمة لها. ومع ذلك، وفي حين أن الأمن والحياد يجري الحفاظ عليهما في كابول، وردت تقارير مقلقة عن عدم الاستقرار في أنحاء أخرى من أفغانستان، ولا سيما في الفترة الحاسمة المفضية إلى إنشاء لويا جيرغا.

وحسبما تدل عليه الأنشطة التي اضطلع بها التحالف الدولي مؤخرا، فإن مَن تبقّى مِن مقاتلي القاعدة وطالبان في أفغانستان يشكلون تهديدا لعملية السلام. وتُبذل جهود هامة لإنشاء جيش وطني أفغاني وقوة شرطة. ومع ذلك، قد يلزم في غضون ذلك اتخاذ تدابير قبل إنشاء الجيش وقوة الشرطة. لذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يدرس جميع الأدوات المتاحة له لمعالجة هذه المسألة الهامة. وتنظيم المساعدة الدولية بإمكانه أن يكون حافزا قويا على التصرف الجيد. ومع ذلك، يجب دائما دعم الجَزر بعِصِي قوية. وعلى مجلس الأمن أن يتفحص بعناية أفضل طريقة لتجنب نشوب أي صراع مسلح رئيسي، وأن يوفر الأمن لطرق النقل والطرق التجارية الرئيسية.

وحتى مع تركيز المجتمع الدولي اهتمامه على أفغانستان، ينبغي لنا ألا ننسى جوانب الترابط القائم في المنطقة بنطاقها الأوسع. فجهود إعادة الإنعاش وإعادة الإعمار السخية الموجهة نحو أفغانستان ينبغي إذن أن تكون ذات تركيز إقليمي، وينبغي أن توفر مكاسب السلام لجيران أفغانستان، حتى يمكننا الاستثمار في استقرار أفغانستان. وبالمثل، المهم أن نتذكر أن أفغانستان ليست سوى بقعة واحدة من عدة بقاع مضطربة في العالم تستحق اهتمام العالم وانخراطه بها. والدرس الكبير الذي استخلصناه من أفغانستان هو أن قدر بلد ناء يمكن أن يخلف أثرا عالميا وكارثيا. وعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما ألا يكررا إذن أخطاء الماضي، بل أن يبقيا على المسار الصحيح في الجهود التي يبذلانها في أفغانستان وفي أماكن أخرى لأجل طويل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة سنغافورة على الكلمات الطيبة التي وجهتها إليَّ.

السيد أغيلار سنسير (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): أود، أولا، أن أعرب عن تعازي حكومة بلادي بشأن ما نتج عن خسائر في الأرواح وغيرها بفعل الزلزال الذي حدث اليوم في منطقة باغلان في أفغانستان، ولا سيما في مدينة نهرين.

وأود أن أعرب عن ارتياح حكومتي لرؤيتكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة لمجلس الأمن. فوجودكم لا يشهد على اهتمامكم بالحالة في أفغانستان فحسب، وإنما يُظهِر بوضوح نهجكم الجاد وحسّكم بالمسؤولية في مشاركتكم بعمل مجلس الأمن.

وتود حكومتي أيضا أن تعرب عن تأييدها للارتياح الذي أعرب عنه أعضاء المجلس الآخرين إزاء التقدم الذي

أحرزته جهود إعادة الإعمار في أفغانستان في الأشهر الأخيرة، ونحن نشيد بجميع الذين شاركوا بنشاط في ذلك المسعى.

بيد أن حكومتي تعتقد بأن الرسالة التي أوصلتها السيدة لويز فريشيت تضمنت تحذيرا لا بد من احترامه. فالوقت ليس وقتا للرضا عن النفس، لأن المهمة الماثلة أمام المجتمع الدولي، ولا سيما المهمة الماثلة أمام الشعب الأفغاني، صعبة ومعقدة للغاية. وفي هذا الصدد، يجب مراعاة معيارين أساسيين. الأول هو أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ينبغي أن تكون مستدامة. ولقد دللت التجربة الماضية عن أفغانستان على أن ضياع أي جهد مستدام يمكن أن يسبب دورة جديدة من المشاكل يأسف لها المجتمع الدولي لاحقا. وعلى مجلس الأمن أن يكفل إذا أن تمثل جهود إعادة الإعمار الجارية في أفغانستان أحد الالتزامات التي يجب الوفاء بها – وهي جهود تُعنى بمهمات يجري تنفيذها على مر الزمن بطريقة مستدامة.

وثانيا، تعتقد بلادي بأن مهمة إعادة إعمار أفغانستان هي أساسا مهمة تنسيق فيما بين جميع الجهود الدولية على أيدي جميع الأمم والمنظمات التي أعربت عن استعدادها لتكون جزءا من هذه الجهود. وفي هذا الصدد، نوافق تمام الموافقة على الملاحظات التي تقدمت بها في وقت سابق السيدة فريشيت لدى تحديد أربعة تحديات رئيسية يجب أن يتم التصدي لها فورا بطريقة منسَّقة ومتضافرة. أول هذه التحديات هو بلا شك التكامل السياسي لأفغانستان عن طريق عملية إنشاء اللويا جيرغا. ونحن نرى أن هذا هو أهم عمل حيوي، يعتمد عليه نجاح جميع الأعمال الأخرى. فلا شيء يمكنه أن يحل محل إرادة الشعب الأفغاني نفسه في إعادة إعمار بلده، ولا شيء يمكنه أن يساعد الأفغانيين على الإعراب عن إرادهم أفضل من حكومة تمثيلية تكون لديها القدرة على بسط سلطة القانون في جميع أنحاء الأراضي الأفغانية.

ومما لا شك فيه أن الموضوع الثاني، الذي أشار إليه بالفعل غيري من أعضاء المجلس، هو حالة الأمن في البلد. وتتمثل المهمة الفورية في تضافر أنشطتنا لتسريح المقاتلين، وتشكيل قوة عسكرية جديدة تمثل المصالح الوطنية، وإنشاء شرطة وطنية يود بلدي أن يشدد على أن الهدف الأوحد لجهودها في بناء السلام يتمثل في القضاء على إنتاج المخدرات والاتجار بها. ذلك أن إنتاج المخدرات يكمن إلى حد كبير وراء الكثير من العنف ومصادر القوة داخل أفغانستان، ولا بد من أن نجتهد في ألا تغيب عن بالنا مسألة مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها في أفغانستان.

ثالثاً، نرى من الضروري أن نولي الاهتمام الواجب للمسائل الإنسانية وألا نتجنب معالجتها. وسيكون إيلاء الاهتمام المناسب للاجئين والمشردين من الشروط المسبقة لتحقيق الاستقرار في البلد والنهوض بالعملية السياسية المتمثلة في اللويا جيرغا. ومن الأمور الجوهرية أن يستعيد الأفغان بزمام السيطرة على مجتمعاهم المحلية، وأن يعيدوا بناء تلك المجتمعات بسلام ويحققوا التعمير استناداً إلى هذا الأساس. ويجب أن يتم هذا مع المراعاة الكاملة لحقوق الإنسان، وتعزيز الحريات المدنية والأساسية في أفغانستان، بما في ذلك تمتع المرأة بالمساواة، وهو عنصر بالغ الأهمية. ونرى أن الكثير من المصاعب سوف تعترض تحقيق هذه الأهداف، وأن كثيراً من دواعي الإحباط ستنشأ للأسف في المستقبل.

وختاماً، نرى أن جميع هذه التدابير يجب أيضاً أن تشكل جزءاً من جهود كبيرة متصلة يتم بذلها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال الاستخدام

المناسب للموارد واستحداث القدرات الوطنية من أجل الاستفادة بهذه الموارد على الوجه السليم.

كل هذه مهام أساسية يكون أداؤها في أيدي الأفغان أنفسهم فوق كل شيء. وأؤكد أن المجتمع الدولي لا يمكن بحال من الأحوال أن يحل محل إرادة الشعب الأفغاني والتزامه فيما يتعلق بالعملية السياسية الخاصة به وبتعمير بلده. ومن شأن المجتمع الدولي أن يحفز ويدعم جهود الشعب الأفغاني ويضفي عليها التناسق ويعطيها المضمون.

وفي هذا الصدد فإن بعثة الأمم المتحدة، التي قدمت لنا الأمانة العامة بالفعل اقتراحاً عملياً بشأنها، سينعكس كما أوضح سفير فرنسا في تقرير يجري العمل في إعداده الآن، يجب تصميمها بناء على فكرة شديدة الوضوح لتضافر الجهود وتحقيق شراكة نموذجية حقة فيما بين كافة الوكالات الكثيرة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمشاركة في مهمة تعمير أفغانستان، حتى يتسنى لعمل هذه الأجهزة أن يزداد فعاليةً في المدى القريب. ويجب أن تستلهم تلك البعثة أيضاً ما أبداه المجتمع الدولي من قدرة ومهارة في إحالة جميع مسؤوليات التنمية بأسرع ما يمكن إلى المؤسسات الأفغانية التي تنشأ كجزء من عملية التوحيد الاقتصادي والاجتماعي. ونرجو أن تتجلى الولاية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بدرجة كافية في القرار الجاري إعداده.

ولعلي أختتم بالتشديد مرة أخرى على أن تعمير أفغانستان لن يكون بالأمر السهل مطلقاً. ويبشر الزخم الحالي بالخير. ولذلك فإنه يجب على مجلس الأمن أن يتأكد من الحفاظ عليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المكسيك على الكلمات الودية التي وجهها لي.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يعرب وفدي عن الترحيب بوجودكم بيننا اليوم يا سيدي، ونشكركم على ترؤسكم اجتماع اليوم. كما نوجه شكرنا أيضاً للسيدة فريشيت، نائبة الأمين العام، على الإحاطة التي قدمتها وعلى عرضها تقرير الأمين العام.

ويود وفدي كغيره من الوفود أن يعرب عن تعازيه للشعب الأفغاني وتضامنه معه، هذا الشعب الذي لحقت به خسائر فادحة من جراء الزلزال.

يورد الأمين العام في تقريره تحليلاً كاملاً للحالة الراهنة في أفغانستان، ونتفق مع التحليل المذكور. فقد قطعت العملية السياسية في هذا البلد شوطاً منذ التوقيع على اتفاق بون، وطرأت بعض تغييرات هامة على المجتمع الأفغاني. وقد اتخذت الإدارة الانتقالية بعض قرارات وأصدرت بعض مراسيم هامة منذ تنصيبها. وتعد اللجنة المستقلة الخاصة العدة لعقد الاجتماع الطارئ للويا جيرغا. وبما أن عاماً دراسياً جديداً قد بدأ، فإن عدداً كبيراً من المتسربين من المدارس آخذون في العودة إليها، ومنهم فتيات يتاح لهن تلقي التعليم لأول مرة منذ ستة أعوام. وقد تحسنت حالة المرأة.

وعن طريق التعاون مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة والحكومات المعنية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، تهيئ أفغانستان المجال لاستئناف القيام بالأنشطة الزراعية والبدء في الإعمار الاقتصادي. وهي آخذة في تحسين علاقاتها بجيرانها. ونهنئ هذا البلد على منجزاته التي حققها بشق النفس في غضون فترة قصيرة من الزمن. وقد قدمت الوكالات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الممثل الخاص للأمين العام وفريقه، جميعاً مساهمات ذات شأن في إحراز التقدم في أفغانستان. ونود أن نعرب عن عظيم تقديرنا للسيد الإبراهيمي ولفريقه على ما يبذلونه من

جهود فعالة في ظل أوضاع عصيبة من أجل إحلال السلام وتحقيق التعمير الاقتصادي في هذا البلد.

بيد أن الحالة العامة، ولا سيما حالة الأمن في البلد، ما زالت هشة نوعاً ما. والقضاء على بقايا الطالبان والقاعدة، وتعزيز المصالحة والثقة فيما بين مختلف الفئات العرقية، ووضع نهاية للانقسام والصراعات العسكرية فيما بين القادة الحربيين والجماعات المسلحة، كلها تحديات شاقة تواجه هذا البلد. ويساور الناس القلق بصفة خاصة مع اقتراب انعقاد اللويا جيرغا لاحتمال نشوب صراعات جديدة يثيرها توزيع السلطة.

ويتضمن تقرير الأمين العام تحليلاً وافياً للحالة الأمنية. وقد قدم أيضاً توصيات وأبدى ملاحظات ذات صلة. ونحن نؤيد تلك التوصيات، بما فيها تمديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتوسيع نطاقها على النحو الملائم.

ويركز الأمين العام في تقريره على إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ويبسُط آراءه فيما يتعلق بولايتها وهيكلها. ونرى من الضروري في ظل الظروف الراهنة أن ينشأ هيكل متكامل وموحد من هذا القبيل، يوفق بين مختلف مبادرات المساعدة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، حتى يقوى الدعم الذي تعطيه هذه المبادرات مجتمعة لعملية السلام في أفغانستان. ونعرب عن تأييدنا لإقامة بعثة المساعدة، ونرجو أن يتخذ مجلس الأمن قراراً في هذا الصدد، حتى يمكن إنشاء هذه البعثة وقيامها بالعمل في وقت مناسب.

وقد التزمت الصين دائماً، بوصفها من الدول المجاورة لأفغانستان، بالتسوية الكاملة للمسألة الأفغانية، ونؤيد عملية بون تأييداً نشطاً. فمنذ إنشاء الإدارة المؤقتة، أعادت الصين فتح سفارتها في كابول، وقدمت بعض المساعدات الطارئة. وتم تسديد مساعدتنا النقدية، وقد وصلت إلى كابول أول شحنة من مساعداتنا المادية، وتتألف بصفة رئيسية من معدات طبية ولوازم مدرسية توجد حاجة ماسة إليها.

وتعمل الحكومة الصينية بالتنسيق مع الإدارة المؤقتة ومع ألمانيا على تدريب قوات الشرطة الأفغانية. وقد وقعت الصين اتفاقا مع السلطات الأفغانية لتوريد ٢٠ ٠٠٠ زي رسمي للشرطة، و٥٠ ٠٠٠ جزمة عسكرية وألبسة أخرى. وقد وصل إلى كابل فريق للمساعدة الشاملة يتألف من أكثر من ١٠ إدارات في الصين؛ وسيعمل ذلك الفريق مع نظرائه الأفغان على تنسيق المساعدة لتعمير البلد، وبناء المستشفيات. ونحن راغبون في العمل مع البلدان المعنية الأخرى لتقديم مساهمتنا في إعادة التعمير الاقتصادي لأفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد إنغو إنغو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإعراب عن أخلص تعازي الكاميرون إلى الشعب الأفغاني بمناسبة الزلزال الذي عصف بالبلد وتسبب في وقوع العديد من الضحايا.

ويرحب بلدي أيضا بوجودك بيننا، سيادة الوزير، وهذا يبين بوضوح الاهتمام الذي يوليه بلدكم والمجتمع الدولي للحالة في أفغانستان. وأود أن أشكر السيدة لويز فريتشيت على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمتها، والأمين العام على تقريره (S/2002/278).

ويرحب وفدي بالتطورات الإيجابية في الحالة السياسية في أفغانستان، وبشكل خاص التطبيق التدريجي لاتفاق بون. وقد باشرت السلطة المؤقتة، التي أنشئت في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أعمالها ووضعت الدليل التفصيلي لتنمية أفغانستان. و قامت أيضا بتشكيل اللجنة المستقلة الخاصة المعنية بعقد الاجتماع الطارئ لمجلس اللويا

جيرغا، والتي تؤدي عملها بالفعل بشكل جيد جدا. كما بدأت الإدارة المؤقتة بإنشاء المؤسسات الأخرى المنصوص عليها أيضا بموجب اتفاق بون: وهي لجان الخدمة المدنية والقضاء وحقوق الإنسان. ونحن نرحب في هذا الصدد، بتنظيم حلقة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان في كابل في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، التي شاركت فيها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وبالرغم من التقدم الجدير بالثناء الذي أحرز، تظل الحقيقة الماثلة أن حالة الأمن لا تزال تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر القلق. فوجود بقايا الطالبان والقوات الإرهابية، والاشتباكات بين الفئات السياسية والعسكرية، والعنف العشائري والعرقي واللصوصية وقطع الطرق كلها تجعل الحالة خارج كابل غير مستقرة وغير ثابتة. وإننا نرحب بالدور الإيجابي الذي تضطلع به القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. ونؤيد مد صلاحياتها إلى المراكز الحضرية الرئيسية الأخرى، على النحو الذي أوصى به الأمين العام في الفقرة ١٢٦ من تقريره، من أجل التقليل من فرص اندلاع الأعمال العدائية بين الفئات المسلحة. وإننا نتفق مع الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام أيضا بشأن الحاجة إلى إيلاء الأولوية لإنشاء قوة أمن أفغانية فعالة وجيش أفغاني متعدد الأعراق ولا سياسي حقا.

والحالة الإنسانية أيضا ما زالت مقلقة جدا، وتفاقمت من جراء الزلزال الذي وقع مؤخرا. ونحن نرحب بالجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها بهذا الخصوص وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية ومختلف البلدان. وإننا ندعو الدول المانحة إلى منح تأييدها الحاسم لبرنامج تقديم المساعدة الفورية والانتقالية إلى الشعب الأفغاني، الذي يتضمن مشاريع ترمي إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة ويتصدى لإصلاح البلد وتعميره.

ويود وفدي أن يعرب عن تأييده للتعليقات والتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره بشأن إيفاد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي ستقوم على ركنين، هما، الشؤون السياسية من جهة، والإغاثة والإنعاش والتعمير من جهة أخرى. ونعتقد بأن البعثة ستضطلع بدور مهم جدا، خصوصا في كفالة التنسيق والاتساق فيما بين مختلف الأنشطة. وينبغي إدراج الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حسب الحاجة، في إنشاء هذا الهيكل.

ويود وفدي أن يشيد أيضا بالأنشطة التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السفير الإبراهيمي، بالإضافة إلى كامل فريق الأمم المتحدة في الميدان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الكاميرون على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أتوجه إليكم سيادة الوزير بالشكر لتشريفنا بوجودكم هنا اليوم، لتولي رئاسة مجلس الأمن.

وأود أن أعرب للشعب الأفغاني عن تعازي شعب بلغاريا على خسارة الأرواح البشرية التي نجمت عن الزلزال الذي وقع في الجزء الشمالي الشرقي من البلد.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الممتاز عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2002/278). وأود أيضا أن أشكر السيدة فريتشيت لقيامها بعرض التقرير وتزويدنا بمعلومات إضافية مفيدة.

وتعرب بلغاريا عن تأييدها الكامل للبيان الذي ستدلي به اسبانيا قريبا باسم الاتحاد الأوروبي. ولذلك، فإنني سأقتصر على بضعة تعليقات موجزة بصفتي الوطنية.

إن آفاق المستقبل بالنسبة للشعب الأفغاني هي اليوم أكثر ضياء - الأمر الذي لم يكن متوقعا قبل ستة شهور فقط - ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الجهود التي يبذلها التحالف ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة وما يبديه من تصميم وشجاعة. إن الكفاح ضد الإرهاب، الذي تفخر بلغاريا بالمشاركة فيه، لا يزال مستمرا اليوم. وإن نجاحه سيقرر أيضا نجاح جهود التعمير في أفغانستان. ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور كامل في تلك الجهود، ونحن ممتنون جدا للأمين العام وممثله الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي، وفريقه، للعمل الرائع الذي أنجزوه حتى الآن.

وأود منذ البداية، أن أقول إن بلادي تؤيد النهج الذي يتبعه الأمين العام في تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لا سيما عزمه على الاعتماد على مواهب الشعب الأفغاني في عمل البعثة .

وإننا نشاطر وجهة النظر القائلة إن مسألة الأمن لا تزال تتسم بأهمية رئيسية بالنسبة لإنعاش أفغانستان. وتضطلع القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي تضم في صفوفها وحدة بلغارية، بدور رئيسي في هذا الصدد. ونعتقد بأن من الملائم أن تمدد ولاية القوة بعد الشهور المبدئية الستة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المملكة المتحدة مرة أخرى لقيادتها الفعالة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية. وسيكون تمديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية تعبيرا عن التزام المجتمع الدولي تجاه الشعب الأفغاني. ونرى أن من الضروري اتباع نهج متبصر فيما يتعلق بتوسيع النطاق الإقليمي للقوة الدولية للمساعدة الأمنية خارج كابل. فذلك التوسع يجب أن يجري بالتتابع مع عملية إنشاء الجيش والشرطة الوطنية الأفغانية.

وترحب بلغاريا بالتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان في أفغانستان. ومن بين الأحداث التي نظمت في كابول في شهر آذار/مارس نحيط علما بالاحتفال باليوم الدولي للمرأة وحلقة العمل الوطنية الأولى المعنية بحقوق الإنسان. بيد أنه لا بد من الإشارة إلى أنه أبلغ عن معلومات تثير القلق بشأن أعمال التعصب الإثني والقمع الأمر الذي يقتضي زيادة اليقظة من جانب المجتمع الدولي.

ونتشاطر رأي الأمين العام، الذي أعرب عنه في رسالته إلى الدول الأعضاء والمؤرخة ٢٨ شباط/فبراير، والمتعلق بالحاجة الماسة إلى تقديم المعونة الإنسانية، والتي زادت أهميتها بسبب الزلزال الذي وقع بالأمس. واستجابة للنداء الذي استُهل، بذلت بلغاريا قصارى جهدها للإسراع بتقديم المساعدة الإنسانية التي تعهدنا بتقديمها في مؤتمر المانحين الذي عقد في طوكيو في شهر كانون الثاني/يناير الماضي.

وتتسم مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات بأهمية كبرى لمستقبل أفغانستان. ويتطلب القضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات وضع برنامج متسق يكفل مشاركة السكان الريفيين. ويتأثر بلدي بصورة مباشرة بتلك التجارة غير المشروعة بالمخدرات، لأنه يقع مباشرة على طريق تدفق تلك التجارة من أفغانستان إلى المتعاطين في أوروبا وفي أماكن أخرى.

وتتطلب خطط انتعاش أفغانستان تحقيق التوازن والتنسيق على النحو الأمثل بين شتى أشكال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. ويقوم بلدي حاليا بحشد إمكاناته للمشاركة بنشاط في انتعاش أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية):أشكر ممثل بلغاريا على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أرحب بوجود السيد وزير الخارجية في نيويورك وفي مجلس الأمن. إن وجودكم هنا أنتم يا معالي الوزير ووجود نائبة

الأمين العام لتقديم إحاطة إعلامية لنا في وقت مبكر من هذا الصباح يعد أكبر شهادة على الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لأفغانستان. ويحدوني الأمل في أن يؤدي وجودكم وسلوككم في هذه الجلسة إلى المساعدة في بث تلك الرسالة. ونحن في البعثة البريطانية نستمع إلى هذه الرسالة بصورة فورية بصفة خاصة، حيث أن أحد موظفينا يقوم حاليا بمهمة مؤقتة في السفارة البريطانية في كابول.

وسأختصر كلمتي قدر المستطاع، لأسباب ليس أقلها أن السفير تافروف قال إن ممثل اسبانيا سيتكلم في وقت متأخر من المناقشة باسم الاتحاد الأوروبي، وأوافق تماما على ذلك البيان.

بادي ذي بدء، أُقر ما قاله المندوبون الذين أعربوا عن تعازيهم للإدارة المؤقتة في أفغانستان وللشعب الأفغاني للزلزال الذي وقع في شمال البلد. وحسبما قال وكيل الأمين العام، فقد طلبت الإدارة المؤقتة من قائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن يقدم لها المساعدة وأُذن له في وقت مبكر اليوم بأن يبعث بفريق إلى منطقة الكارثة. ويتضمن الفريق ممثلين عن القوة الدولية للمساعدة الأمنية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فضلا عن ممثلين عن إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة. وتوجه الفريق بطائرة مروحية إلى منطقة الكارثة ومن المتوقع أن يبعث بتقرير في الوقت الراهن إلى المانحين والوكالات في اجتماع آخر يعقد هذا المساء في كابول. وسيعقد المانحون اجتماعا لتنسيق المتابعة في صباح يوم غد. وفي الوقت نفسه، تساعد القوة الدولية للمساعدة الأمنية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء غرفة عمليات في كابول.

ونرحب غاية الترحيب بتقرير الأمين العام عن أفغانستان (S/2002/278). واتضح لنا بجلاء أن الممثل الخاص وزملائه قد قاموا بعمل الشيء الكثير في غضون فترة زمنية قصيرة. وسنعمل يقينا مع الوفد الفرنسي كي نضمن اعتماد مشروع القرار الذي أعده الوفد الفرنسي، وإقراره على جناح السرعة وعلى عجل.

ويعد إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان رسميا عنصرا هاما لدعم عملية بون، ونرحب غاية الترحيب بالهيكل الموحد المتكامل المتوخى. ومن الضروري التأكيد على تنسيق الجهود السياسية وجهود إعادة التعمير التي تبذلها الأمم المتحدة، لأن إعادة التعمير على نحو جيد حسبما قال الأمين العام، تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي.

وينبغي أن تسعى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أيضا إلى زيادة قدرة الأفغان وتتبع نهجا موجها نحو حقوق الإنسان ويراعي الفوارق بين الجنسين. ومن الأهمية أيضا، كما قال آخرون، ألا نغفل عن حقيقة أنه ما تزال توجد مشكلة إنسانية كبيرة حتى الآن في أفغانستان. وما يزال تحقيق الشيء الكثير يعتمد على الجهود التي يبذلها الموظفون الأفغان المحليون، ونوافق تماما على ما قاله الأمين العام ومؤداه أن ما قام به أولئك الأفغان حتى الآن لتوزيع المعونة يُعد عملا بطوليا. ومن الضروري تقديم المعونة بسرعة وعلى نحو يتسم بالفعالية كي يتسنى تقديم الدعم الذي تحتاج إليه الإدارة المؤقتة.

ونرحب أيضا بالصورة الموجزة التي قدمها الأمين العام لمشكلة الألغام الأرضية والأجهزة الحربية التي لم تنفجر بعد. وكانت المملكة المتحدة وما تزال، لفترة من الزمن، مساندا قويا للجهود المبذولة في مجال الألغام في أفغانستان، فيما يتصل بالتمويل ومجالات أخرى، على حد السواء. وفي بعض الأحيان، تغيب عن البال أعمال إزالة الألغام بصدد التصدي لشتى الأزمات المدرجة في جدول أعمال المجلس، حسبما أوضحنا في مداخلتنا في المناقشة التي أجريت في

١٥ آذار/مارس بشأن حماية المدنيين. ونحن نتوقع رؤية تخطيط تطلعي النظرة لمعالجة مشكلة الألغام الأرضية، وذلك في سياق الإطار الأوسع نطاقا لجهود إعادة التعمير المبذولة حاليا في أفغانستان. ويعد تحديد تتابع وأولويات أنشطة إزالة الألغام تحديدا ملائما من النقاط الهامة في هذا الصدد.

ونأمل أيضا في أن تؤخذ في الحسبان بدقة مداولات المجلس بشأن حماية المدنيين عندما يجري إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وهنا، أود أن أشير إلى أهمية وفائدة المذكرة والبيان الرئاسي الذين اعتمدهما المجلس في تلك المناسبة، ونحن بصدد التخطيط لأعمال المستقبل في أفغانستان. ومن الأهمية القصوى بمكان إدراج حماية المدنيين في الاتجاه العام لأنشطة الأمانة العامة والمجلس.

ويهمنا أيضا أن نعرف ما إذا كان الأمين العام يتوخى لوحدة شؤون المشردين داخليا التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن تقوم بدور ما في أفغانستان، لأن من الواضح الجلي أن هناك مشكلة كبيرة فيما يتصل بالمشردين داخليا. ومن المفيد حقا لو أن السيد تورك، الأمين العام المساعد أوضح لنا ما يدور في خلد الأمانة العامة بشأن هذا الموضوع عندما يقدم موجزا لما جرى في المناقشة.

ومن الواضح أيضا أن الدور الذي تقوم به أفرقة المانحين، من قبيل فريق دعم الأفغان، ما يزال يتسم بأهمية كبيرة، مع تقدم سير أعمال المجلس بشأن أفغانستان. ولا بد لنا من أن نتأكد من أن العمل الذي يقوم به فريق دعم الأفغان يمكن أن يعزز تنسيق وتكامل الهياكل في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وعلى الجانب السياسي، من الضروري أن تنجح الدورة الطارئة ''للويا جيرغا''، وأن توافق على إدارة انتقالية أكثر تمثيلا كجزء من عملية بون. ونرحب غاية الترحيب بالدعم الذي قدمته الأمم المتحد للجنة الخاصة المستقلة من أجل عقد الدورة الطارئة للويا جيرغا. وهذا الجهد جدير بالدعم والاعتراف الدوليين على نطاق أوسع.

أما موضوع الأمن، فقد احتل عن حق مكان الصدارة في المناقشة التي جرت حتى الآن. ولقد ساعدت القوة الدولية للمساعدة الأمنية في المحافظة على الأمن في كابول وما حولها. وأنا على يقين من أن جميع أعضاء المجلس يشعرون بأنه ينبغي تمديد ولايتها إلى ما بعد حزيران/يونيه، وأبعث بهذه الرسالة السياسية الواضحة الآن. ونحن نقبل أيضا أهمية نشر الأثر الذي تحدثه القوة الدولية للمساعدة الأمينة خارج كابول، بالرغم من ما قاله بوضوح السفير لفيت وآخرون، ومفاده أن توسيع منطقة عمليات القوة يعد صعبا فيما يبدو. ومن الواضح أن استقرار وإعادة تعمير أفغانستان في المستقبل وعودة اللاجئين، أمور تعتمد على توفير الأمن بصورة ملائمة، ولهذا، يتعين علينا أن نبحث بعناية في طريقة تشجيع الأثر الذي تحدثه القوة الدولية للمساعدة الأمنية كي تمتد جذوره في كل أنحاء البلد.

وسيكون تدريب أفراد الشرطة والجيش الأفغانيين عنصرا أساسيا في ذلك، وهناك حاجة إلى أن نساعد السلطات الأفغانية في تطوير هياكلها. ويجب أن يكون التركيز على إصلاح القطاع الأمني، ونحن نرحب كثيرا باجتماع المانحين المهتمين الذي سيعقد الشهر القادم، وكان قد أشار إليه السفير كننغهام وآخرون.

أخيرا، أود أن أذكر مشكلة المخدرات، مثلما تطرق إليها من قبلي السفير وهبة والسفير أكوييار ثنسير. توجد حاجة ملحة لمعالجة هذه المشكلة. ولقد كانت إعلانات الإدارة المؤقتة الأخيرة بداية إيجابية جدا. إلا أن حصاد الأفيون يبدأ الشهر القادم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي والسياسي لضمان القضاء على محصول الخشخاش وعدم وصول الغلة إلى سوق المخدرات العالمية.

هذه قضية حيوية بالنسبة لنا جميعا، ولا أعتذر عن كوني أختتم كلمتي للمجلس بهذا الموضوع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الوزير، على رئاسة مناقشات اليوم في هذه الجلسة العلنية المعنية بأفغانستان. وأشكر أيضا نائبة الأمين العام لويز فريشيت على إحاطتها الإعلامية الشاملة.

لقد أحزن حكومة وشعب أيرلندا كثيرا أنباء وقوع زلزال آخر مدمر صباح اليوم في شمال أفغانستان. نقدم تعازينا إلى سلطات وشعب أفغانستان. إننا نقدر كثيرا الجهود الهائلة التي تبذلها وكالات الإغاثة لتوفير المساعدة السريعة في المناطق المنكوبة.

ويؤيد وفدي تماما البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل أسبانيا الدائم باسم الاتحاد الأوروبي.

إن أفغانستان، كما ذكر الأمين العام في تقريره المعروض على المجلس، مجتمع ممزق. وفي الوقت نفسه، الأغلبية العظمى من شعبه بأشد الحاجة إلى السلام والأمن وبداية جديدة.

والجزء المميز في تقييم الأمين العام للتحديات التي تواجهها أفغانستان الآن هو أنه لا يُبذل جهد لتصوير الحالة بشكل يختلف عن حقيقتها: وعد حقيقي يُضاهى بفرص حقيقية، ولكن تصحبه أيضا تحديات هائلة ومخيفة لنا جميعا - شعب أفغانستان والأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته.

وأيرلندا ممتنة كثيراً للأمين العام والممثل الخاص الإبراهيمي على هذه الصراحة والوضوح في التركيز.

ومن المحتمل في بعض الأحيان أن يغيب عنا حجم إنجاز الأمم المتحدة في أفغانستان طوال الأشهر الأخيرة ونطاق التحدي الذي تواجهه الآن الأمم المتحدة وغيرها من المشاركين. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تؤكد إحصائية استشهدت بها اليوم نائبة الأمين العام الواقع لنا جميعا. إذ يتعين في الأشهر القادمة توفير المساعدة الغذائية لعدد هائل من البشر يصل في مجمله إلى ٨.٨ مليون نسمة. ويمكننا أن نسعد جميعا بالعمل الذي يقوم به أميننا العام وزملاؤه. ومن المؤكد أن حالة أفغانستان تثبت أنه لا غنى في عالمنا اليوم عن أمم متحدة فعالة ومدعومة جيدا.

وأيرلندا على قناعة واضحة ولا لبس فيها بأنه يتعين على المجتمع الدولي والمجلس والأمم المتحدة ككل أن تنهض الآن بكامل واجباتنا في دعم مقترحات الأمين العام، التي طرحها علينا، بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد شعب أفغانستان في لئم نسيج بلده الممزق. وليس هذا بسبب الآثار المترتبة على السلم والأمن الدوليين فحسب - بالرغم من وجودها بالطبع - بل أيضا لأنه لا يمكننا في الحقيقة أن نفعل أقل من ذلك: فلقد آن الأوان، كما قال ابراهام لنكولن عن المهام التي واجهتها أمريكا بعد الحرب الأهلية الفظيعة، لتضميد الجراح. وهذا هو ما يقوله بالفعل تقرير الأمين العام.

ويصف الأمين العام بحق التقدم الرائع الذي تم إحرازه في أفغانستان منذ اتفاق بون وإنشاء الإدارة المؤقتة لاحقا، تحت قيادة الرئيس قرضاي. لقد تم تشكيل المجلس الوزاري؛ وبدأ العمل إلى حد كبير في وضع ميزانية مؤقتة؛ وهناك حاليا حملة للعودة إلى المدارس تبعث على سعادة غامرة. وباختصار، تم الشروع في بداية جيدة على نطاق جميع القضايا.

وفي الوقت نفسه، يوجه الأمين العام بحق أسئلة عويصة بخصوص العناصر التي ربما لا تزال تعطل بناء السلام في أفغانستان. ومن الضروري، كما يقول، أن تتمكن

الحكومة من تمديد نطاق سلطتها لتشمل جميع أراضي أفغانستان؛ وأن تعزز شرعيتها؛ وتدعم أهمية السلطة المركزية، لا سيما في الفترة السابقة إلى انعقاد جلسة لويا جيرغا الاستثنائية، المزمع عقدها بحلول ٢٢ حزيران/يونيه.

بعد ثلاثة أشهر فقط ينعقد هذا المحفل. ويجب أن يتعاون الجميع في أفغانستان مع لجنة لويا جيرغا، التي أدت عملها بشكل جيد للغاية في الشهرين الأولين لوجودها. وتقلقنا بالطبع أنباء محاولات ممارسة النفوذ على اللجنة، ونأمل أن يساعد الجميع في ضمان قدرة اللجنة على مواصلة عملها بلا عائق. وسيكون نشر الاستقرار الحقيقي في كل أرجاء البلاد أمرا حاسما في هذا الصدد.

وكما يؤكد الأمين العام، الاستقرار والأمن أساسيان لنجاح أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان. ونحن نقدر الجهود التي يبذلها حاليا المساهمون في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في توطيد استقرار كابول والمنطقة المجاورة لها، مما يسمح بعودة أعداد كبيرة من موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في أنشطة الإغاثة والتعمير. ونأمل أن تتمكن الأمم المتحدة تدريجيا من البدء في نشر موظفين مدنيين في كل أنحاء البلاد لمعالجة احتياجات الشعب الأفغاني الإنسانية التي ما زالت شديدة. وما زال يساورنا قلق شديد إزاء الأنباء المستمرة حول انعدام الأمن الذي يعوق إيصال المساعدات في أنحاء متفرقة من البلاد.

ويوجز الأمين العام بتفاصيل واضحة ومحددة الهيكل المقترح لوجود الأمم المتحدة في أفغانستان: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأفغانستان. ومن الحتمي إعطاء شكل حقيقي على أرض الواقع لنهج البعثة المتكاملة، الذي يقوم بحق على الدروس المستفادة من عمليات الأمم المتحدة السابقة. وهناك أيضا أهمية حيوية في أن تتعاون جميع عناصر الأمم المتحدة من جميع النواحي مع الأمين العام ومع السيد الإبراهيمي في إنجاح هذا النهج المدروس بدقة وبأثر إيجابي إلى أقصى حد.

ويشعر وفدي أن تعيين الممثلين المخصصين للممثل الشخصي للأمين العام هو أمر ضروري لتماسك وتنسيق بعثة الأمم المتحدة. ولقد شدد الممثل الخاص الإبراهيمي طوال الشهر الماضي على أنه ينبغي أن يكون لبعثة الأمم المتحدة أخف أثر دولي ممكن. هذه عبارة قوية، ومن المؤكد أن السيد الإبراهيمي على حق في ذلك. ولهذا السبب نأمل أن تُبذل كل الجهود لضمان الإبقاء على وجود أقل أعداد ممكنة من الموظفين الدوليين. وملكية الأفغان لعملية الإغاثة والتعمير ضرورية لاستقرار البلد طويل الأجل.

وأنا أؤيد بشدة التركيز الذي وضعته نائبة الأمين العام فريشيت على مجال حقوق الإنسان. وتهتم أيرلندا اهتماما كبيرا بمواصلة وضع حقوق الإنسان في صدارة جهود الأمم المتحدة في أفغانستان. ولقد أسعدتنا كثيرا الحلقة الدراسية عن حقوق الإنسان التي عُقدت في وقت سابق من هذا الشهر وحضرتها المفوضة السامية لحقوق الإنسان روبنسون، احتفالا بيوم المرأة العالمي، والأفرقة العاملة الأفغانية التي انبثقت عنها.

ويسرنا كثيرا التحول الإيجابي الهائل في أحوال النساء والفتيات في أفغانستان الناتج عن التطورات الناجحة في الأشهر الستة الماضية.

ونظرا للنجاحات الجوهرية جدا التي تحققت حتى الآن في لجنة لويا جيرغا، نتطلع الآن إلى إحراز تقدم سريع في إنشاء لجنة لحقوق الإنسان، التي ستعزز كثيرا قدرة الأمم المتحدة، كما ينوِّه الأمين العام، على أداء دورها في وضع برنامج شامل لحقوق الإنسان.

أما الأنباء الواردة عن استمرار وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، خاصة تلك المرتكبة ضد البشتون العرقيين،

فإنها لا تزال تبعث على القلق الشديد. فمثل هذه الانتهاكات غير مقبولة، ولا بد أن تعمل السلطة المؤقتة وجميع العناصر التي تشكل عضويتها، وكذلك بعثة الأمم المتحدة، معا لضمان التقيُّد التام بقواعد حقوق الإنسان. وانتهاكات حقوق الإنسان من هذا النوع لا يمكن إلا أن تسهم في زيادة أزمة اللاجئين وأن تتسبب في تفاقم عدم الاستقرار في أجزاء من أفغانستان. وعلى النقيض من ذلك، نحن سعداء بالتقارير الإيجابية للغاية فيما يتعلق بعودة اللاجئين من باكستان ونتطلع إلى توسيع برنامج تيسير عودة اللاجئين إلى إيران في الشهر المقبل.

وبداية السنة المدرسية الجديدة في أفغانستان خلال الأيام القليلة الماضية تمثل رمزا قويا لمدى التغيير الكبير الذي حدث في أفغانستان في ستة أشهر فقط. ونرحب خصوصا بعودة النساء والفتيات إلى النظام التعليمي، في حين ندرك أن كل الأفغان الشباب تقريبا فقدوا بضع سنوات حيوية من التعليم. وعلى الرغم من أن الأحوال ليست مثالية بعض الوقت، فإننا نعرب عن تقديرنا للعمل الهائل الذي قام به الأفغان والسلطات الدولية والمانحون للتمكين من فتح عدد كبير جدا من المدارس في الموعد المحدد.

وتعهدت أيرلندا، إلى جانب بلدان أخرى، بالتزامات جوهرية تجاه جهود الإغاثة والتعمير في أفغانستان على السواء. وأسهمت أيرلندا بـ ٥ ملايين يورو في عام ٢٠٠١ في شكل مساعدة إنسانية. وتعهدنا في طوكيو بمبلغ ١٢ مليون يورو خلال ٣ سنوات في مجال المساعدة على التعمير. هذا بالإضافة إلى المعونة الإنسانية. وفي عام ٢٠٠٢ نتوقع أن تتجاوز مستوى المعونة الإنسانية المقدمة في عام ٢٠٠١. ونرحب بالتصريحات الصادرة مؤخرا من وزير الخارجية عبد الله التي يؤكد فيها التزام الحكومة الأفغانية المؤقتة بإعطاء أعلى أولوية لمراقبة المخدرات. وإقامة وحدة لمراقبة المخدرات في وزارة الداخلية، وكذلك إنشاء لجنة حكومية معنية بمراقبة المخدرات، خطوتان إيجابيتان في هذا الصدد.

والتوصيات التي قدمها الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان توصيات حكيمة وهي أيضا مدروسة بعناية في تفاصيلها. وأيرلندا تؤيدها من أعماق قلبها. وسنضطلع بدورنا الكامل في المساعدة على جعلها حقيقة ملموسة. ولا يمكن لأحد منا أن يفعل دون ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أيرلندا على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نرى مجلس الأمن يترأسه وزير خارجية النرويج، وهي دولة ليست جارا هنا في المجلس فحسب، ولكنها أيضا جار جغرافي للاتحاد الروسي لدينا معها أكثر العلاقات مودة في المجالات السياسية والتجارية والاقتصادية وغيرها.

ونشارك في التعازي المخلصة التي أعرب المتكلمون السابقون عن تقديمها إلى الشعب والحكومة الأفغانيين بشأن الزلزال الذي وقع في المناطق الشمالية من ذلك البلد، والذي تسبب في خسائر كبيرة في الأرواح البشرية.

ونحن ممتنون لنائبة الأمين العام لويز فريشيت على مشاركتها في جلسة اليوم وعلى التقرير الذي عرضته عن الحالة في أفغانستان، الذي يوفر أساسا جيدا لمناقشتنا.

لقد ظل المجلس خلال سنوات عديدة ينظر في الحالة في أفغانستان من منظور مواجهة نظام الطالبان، الذي كان يدعم الإرهاب الدولي، ويشجع إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها، ويدمر المعالم التاريخية والثقافية لأفغانستان، وينتهك بصورة صارخة حقوق الإنسان ويشن حربا أهلية علنية على شعبه نفسه. ومن حسن الطالع أن تلك الأيام المظلمة من حياة الأفغان قد ولت. فبفضل الجهود الجماعية

للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، انهارت سلطة حركة الطالبان ودخل البلد عهدا جديدا في حياته.

ونحن، شأننا شأن العديد من أعضاء الأمم المتحدة، نتطلع بشغف إلى المقترحات التي ستقدم بشأن الدور الجديد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إنعاش أفغانستان بعد نهاية الصراع. ونتفق مع التقييم الوارد في تقرير الأمين العام عن الحالة الراهنة في البلد والتركيز على مختلف الميادين التي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع فيها بدور رائد.

وإننا نؤيد التوصية المتعلقة بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي ستكون، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، مسؤولة عن ضمان أن تكون جميع أشكال مساعدة الأمم المتحدة - السياسية، والمتعلقة بحقوق الإنسان، وإنفاذ القانون، والمساواة بين الجنسين، والمساعدة الطارئة، والإصلاح الاقتصادي والتعمير - مصممة لاستعادة الوجود السلمي إلى الشعب الأفغاني. والهيكل والحجم المقترح للبعثة يُقصد منهما، من جهة، ضمان المشاركة الدولية الفعالة في إنعاش أفغانستان، ومن الجهة الأخرى، أن يهيئا في المقام الأول للمشاركة الفعالة من جانب الأفغان أنفسهم في ميلاد بلدهم من جديد.

وخلال الزيارة الأخيرة التي قام بها مؤخرا لموسكو رئيس الإدارة المؤقتة، السيد كرزاي، ومفاوضاته مع الرئيس بوتين ووزير خارجية روسيا إيفانوف، أعربنا عن دعمنا لجهود السلطات الأفغانية، تحت رعاية الأمم المتحدة، لإعادة الحالة الطبيعية في البلد، وإنشاء مؤسسات حكومية على الصعيدين المركزي والمحلي وإصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وجرى التشديد على أهمية الامتثال الثابت لأحكام اتفاق بون، الذي أصبح نقطة انطلاق لتشكيل دولة أفغانية ومجتمع مدني ينعمان بالاستقرار.

وعقب زيارة السيد كرزاي لموسكو، تم التوقيع على ١٧ مذكرة بشأن التعاون بين الوزارات والوكالات، وممثلي دوائر الأعمال التجارية الروسية والجانب الأفغاني. وتتصل تلك المذكرات على نحو أساسي بتعمير وإصلاح الهياكل الأساسية للنفط والغاز، ومرافق الطاقة وتوريد آلات زراعية روسية، ومعدات صناعية ومختلف الأنواع الأخرى من الآليات إلى أفغانستان.

ونعرب عن تقديرنا للدور الهام الذي يضطلع به المجتمع الدولي والنرويج، التي تترأس هيئة تنسيق المساعدة المقدمة إلى أفغانستان، في توفير المساعدة الإنسانية لذلك البلد. وفي سياق المرحلة الأولى من العمليات الإنسانية، أسهمت روسيا أيضا إسهامها الخاص، فقدمت مساعدة مباشرة تبلغ أكثر من ١٢ مليون دولار إلى أفغانستان. ونقوم الآن بإعداد مشروع لتقديم المساعدة خلال المرحلة الثانية.

ويسرنا أنه يجري تدريجيا إحلال الحياة السلمية في أفغانستان. إذ بدأ الأفغان يرتادون دور السينما والمتاحف؛ والفتيات والصبيان يذهبون إلى المدارس؛ وتفتح المستشفيات.

وتكتسب العملية السياسية أيضا زخما. وتجري استعدادات نشطة لعقد اللويا جيرغا الشاملة لجميع الأفغان في حزيران/يونيه، التي ستنتخب سلطة انتقالية. ونعتقد أن من المهم التأكيد مرة أخرى، في الإعداد لعقد اللويا جيرغا، على أن من الأساسي ضمان ألا يكون هناك مكان للطالبان أو أتباعهم في مؤسسات الدولة المقبلة.

وأكثر المشاكل خطورة اليوم هي مشكلة ضمان الأمن في أفغانستان. إذ أننا نتلقى بصورة منتظمة تقارير عن ظهور بؤر للصراع، تنشط فيها بقايا الجماعات الإرهابية من الطالبان والقاعدة. ونشعر بقلق خاص إزاء وجود عدد كبير من المرتزقة الأجانب، بما في ذلك الشيشان، بين الإرهابيين.

ونحن نولي أهمية كبيرة لأنشطة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، امتثالا للولاية التي اعتمدها مجلس الأمن في القرار ١٣٨٦ (٢٠٠١). ونعتقد أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية تضطلع بدور هام في كفالة الهدوء في كابل، فتُمكِّن بذلك الإدارة المؤقتة من العمل بفعالية. ومن الواضح أنه يجب تنسيق المسائل المتصلة بأنشطة القوة بموجب القرار ١٣٨٦ (٢٠٠١) مع السلطات الأفغانية. وإذا كان يتعين تمديد أو توسيع ولايتها، ينبغي لمجلس الأمن أن يكون مستعدا للنظر في فعل ذلك، آخذا في الاعتبار مطالب السلطات العاملة في أفغانستان.

ونرى أنه ينبغي، في الأجل الطويل، التأكيد على إنشاء جيش أفغاني صرف. وفي هذا الصدد، نشير إلى بداية التدريب، بمشاركة فعالة من القوة الدولية للمساعدة الأمنية، للكتيبة الأولى من الحرس الوطني. ونرحب باستعداد ألمانيا لقيادة تدريب قوة الشرطة الأفغانية. وفي سياق زيارة وزيري الدفاع والخارجية الأفغانيين لموسكو في شباط/فبراير وآذار/مارس، أعرب الجانب الروسي عن استعداده لتطوير التعاون العسكري والتقني، مع المشاركة في بناء القوات الوطنية المسلحة وإنشاء هيئات إنفاذ القانون.

ومن الواضح إن إنشاء القوات المسلحة والمسائل المتعلقة بإنعاش وتعمير أفغانستان - وكذلك المجالات الأخرى للتعاون الدولي في مساعدة ذلك البلد - تقتضي بذل أكثر الجهود التعاونية جدية. ومما من شأنه أن يرفض رفضا باتا أن تصبح أراضي أفغانستان ساحة للتنافس أو الصراع بين مختلف أصحاب المصالح. وإذا حدث ذلك، فقد تُهدر الفرصة مرة أخرى لإيجاد تسوية سلمية في أفغانستان.

ونحن نثق بأن الأمم المتحدة ستضطلع بدور رئيسي في إقامة تعاون عالمي واسع في أفغانستان في مرحلة ما بعد الصراع وفي تنسيق كل الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة ذلك البلد.

وفي هذا الصدد، نعلق أهمية كبيرة على العمل الذي ستضطلع به بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. والخبراء الروس الذين تتوفر لديهم الخبرة اللازمة مستعدون للقيام بدور نشط للغاية في أنشطة البعثة. وقد قدمنا إلى الأمانة العامة مقترحات محددة في هذا المجال، ونتوقع ردودا عملية عليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): السيد الوزير، يسرنا رؤيتكم هنا في نيويورك، وأنتم تترأسون هذه الجلسة الهامة التي يعقدها مجلس الأمن بشأن الحالة في أفغانستان. وأود أن أعرب عن امتنان وفدي للأسلوب الجاد والفعال الذي يدير به وفدكم أعمال المجلس خلال هذا الشهر.

وباسم غينيا، أود أيضا أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى معربا عن تعازينا لشعب وحكومة أفغانستان عقب الزلزال الذي ضرب الجزء الشمالي من البلد. كما أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره وعلى المعلومات الإضافية التي وافتنا بها نائبة الأمين العام، السيدة لويز فريشيت.

أود كذلك أن أثني على السيد جان أرنو والسيد نيغيل فيشر لتعيينهما نائبين للممثل الخاص للأمين العام، معنيين بالشؤون السياسية والشؤون الإنسانية والإنمائية على التوالي. ونتمنى لهما كل التوفيق في إنجاز مهمتهما.

ويلاحظ وفدي مع الارتياح النجاحات التي سجلتها الإدارة المؤقتة في تنفيذ العملية السياسية المنبثقة عن اتفاق بون. وهذا يظهر تصميم الشعب الأفغاني على الخروج من ٢٣ عاما من الحرب التي خلفت جروحا عميقة. وإننا نشجع

السلطات الأفغانية على مواصلة مساعيها لتحقيق المصالحة الوطنية، والمسيرة الديمقراطية والاستقرار وإعادة البلد إلى سابق عهده. وقد حققت حملة العودة إلى المدرسة تقدما كبيرا، من خلال استئناف الدراسة في مدارس كابول يوم ٢٣ آذار/مارس. لقد تابعنا هذا الحدث بارتياح شديد، لا سيما عودة البنات إلى المدارس.

وأود أن أشكر كل من ساهم، بأشكال مختلفة، في إرساء أسس التنمية التي تتوفر لها أسباب الاستمرار في أفغانستان. ونعرب عن امتناننا بشكل خاص للقوة الدولية للمساعدة الأمنية لعودة الهدوء إلى كابول والمناطق المجاورة، ولتلك البلدان التي توفر التدريب والمعدات للجيش والشرطة بغية تعزيز القطاع الأمني الوطني.

إن نجاح العملية السياسية التي بدأت بصورة منهجية للغاية يرتهن باستعادة مناخ الأمن في جميع أنحاء البلد، لأن استمرار أعمال اللصوصية والتناحر بين الفصائل التي تسعى لتولي السلطة، وجيوب المقاومة لقوات القاعدة والطالبان والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان كلها عوامل تعمل على زعزعة الاستقرار وتهدد السلام.

ويرى وفدي أن استعادة السلام والأمن ستمكن السلطات الأفغانية من الشروع في تعمير البلد، بمساعدة المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، يناشد وفدي مرة أخرى المانحين أن يسارعوا إلى ترجمة تعهداتهم في المؤتمر الدولي المنعقد في طوكيو إلى واقع ملموس. إن انتعاش أفغانستان يرتهن بذلك إلى حد بعيد، نظرا للاحتياجات الهائلة والملحة لهذا البلد في جميع المجالات.

ولئن تم التغلب على بعض الصعاب، مثلما جاء في تقرير الأمين العام، فإننا نلاحظ أن الأزمة الإنسانية، لا سيما الأزمة الغذائية، مازالت مصدر قلق عميق. ومازلنا في حاجة إلى مزيد من الوقت والموارد المالية الإضافية للتغلب على مثل هذه الظروف. وفي هذا الصدد، ينبغي للوكالات الإنسانية العاملة في الميدان أن تواصل تعبئة قواها بغية تقديم مزيد من المساعدة للاجئين العائدين من البلدان المجاورة، وأيضا للمشردين.

ويرى وفدي أنه ينبغي أن تقترن هذه الأنشطة بمواصلة وتوسيع برنامج إزالة الألغام. ومن شأن ذلك أن ييسر تنفيذ مشاريع إنمائية ذات أثر سريع لصالح السكان.

وختاما، يود وفدي أن يشجع التشكيل السريع والفعال لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. ومن شأن ذلك أن يمثل أفضل وسيلة لتوطيد إنجازاتنا ومواصلة تنفيذ اتفاق بون بشكل متسق ومتكامل.

ويود وفدي أن يشكر السفير ليفيت على مشروع القرار الجاري إعداده، وأود هنا الآن أن أعرب عن اهتمامنا الكبير بمبادرته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد غوكول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، باسم وفدي، أود أن أعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا لشعب وحكومة أفغانستان في الخسارة الفادحة التي حلت بهذا البلد نتيجة للزلزال المدمر الذي ضرب الأجزاء الشمالية من البلد.

وأضم صوتي إلى أصوات الآخرين بتوجيه الشكر للأمين العام على تقريره الشامل والمفصل، وللسيدة فريشيت على البيان الذي وافتنا به هذا الصباح.

سيدي الرئيس، إن ترؤسكم لهذه الجلسة يدلل على مدى اهتمام النرويج بتشجيع عملية السلام في أفغانستان. وإننا ممتنون لكم على ذلك.

وموريشيوس تؤيد تماما التوصيات والملاحظات الواردة في التقرير. وكما تشير الفقرة ١١٦ من التقرير، علينا أن نضع أهدافا واقعية ممكنة التحقيق، الأمر الذي لا يمكننا أن نبلغه إلا من خلال التزام وعزم صادقين. ونوافق على أن أفغانستان قد أتيحت لها الفرصة الآن لتكون بلدا يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه. مع ذلك، علينا أن نسعى سعيا جادا لترجمة هذه الفرصة إلى واقع ملموس.

ولا بد من توفر عنصرين هامين، في جملة أمور، لضمان نجاح برامج التعمير والإصلاح، أولا، استعداد الأفغان أنفسهم للاضطلاع بمسؤولية إعادة بناء بلدهم، وثانيا، استمرار جهود المجتمع الدولي والتزامه. وبقراءة التقرير، فإن وفدي لا يساوره أدنى شك في أن العنصرين متوفران. ونقدر الطفرات الكبيرة التي حققتها الإدارة المؤقتة نحو إقرار السلام وعودة الأمور إلى طبيعتها.

ونقدر أيضا الأعمال التحضيرية لعقد الاجتماع الطارئ للّويا جيرغا، الذي سيمهد الطريق أمام الجمعية التمثيلية ذات القاعدة العريضة والمتعددة الأعراق والأديان لأفغانستان الموحدة.

ونؤيد اقتراح إرسال بعثة واحدة، بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، التي ستجمع كل الأنشطة الإنسانية وأنشطة التعمير تحت مظلة واحدة.

وشأننا شأن الوفود الأخرى، نعتقد أيضا أن التحديات التي ستواجهها البعثة ستكون متعددة الأوجه ومعقدة. وأي قصور أو تأخير في عملية تنفيذ الخطة قد يطيح بكل الإنجازات. فالتقاعس والمماطلة والإبطاء دون مبرر في الوفاء بتعهدات الدعم، المالي وخلافه، من شأنها أن تكون عائقا حقيقيا. ولا بد لنا، مهما كانت التكاليف، من أن نتفادى الآثار المترتبة على نظرية تداعي السقوط، وأن نبدأ في توجيه كل الجهود إلى عملية تعمير أفغانستان، التي قد يستغرق إتمامها سنوات وسنوات.

ولقد تساءلنا قبل قليل عما ينبغي أن تكون عليه الأولويات. وأود أن أعدد أربعا من هذه الأولويات. وتتمثل الأولوية الأولى في كفالة الأمن. وكما يشير التقرير في الفقرة ٤٥، فإن الوضع الأمني غير المستقر في بعض أجزاء البلد ما زال عنصرا يبعث على القلق البالغ. ولا يمكن للحياة السلمية المستقرة أن تتحقق في بلد تسوده تهديدات العنف والتناحر. والحوادث التي وقعت مؤخرا في أفغانستان تدلل مرة أخرى على مدى خطورة أن يقدم المجتمع الدولي على العمل بدون ضمان الأمن. والإدارة الانتقالية تحاول أن تبني قدرتها على توفير السلم والأمن للشعب الأفغاني.

وللوفاء بالاحتياجات الفورية لأفغانستان، يؤيد وفدي تماما الاقتراح بتوسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وتمديد ولايتها كما اقترح الرئيس كارازاي. وأي جهد لمواجهة الشواغل الآنية لأفغانستان بدون إيلاء الأولوية للجانب الأمني لن يحقق النتائج المنشودة.

ثانيا، ينبغي عدم إبطاء عملية المصالحة. فالاشتباكات بين الزعماء السياسيين الأفغان في مقاطعات بعينها مسألة تبعث على القلق البالغ.

ولا يمكن تحقيق تقدم سياسي نحو إنشاء حكومة تمثيلية ذات قاعدة عريضة في أفغانستان إذا تركت التناحرات العرقية على هواها. وعلينا أن نكفل أن يراعي إنشاء اللويا جيرغا التفاوتات العرقية والإقليمية، وأن يساعد في استيعاب الأطراف بطريقة نزيهة وعادلة.

وثالثا، أود أن أعرب عن تأييدي للتعليقات التي أدلت بها وفود أخرى، بشأن مسألة المخدرات والاتجار بالمخدرات، وهي المسألة التي ينبغي التصدي لها على نحو عاجل. فالمسح الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الدولي

لمراقبة المخدرات عن زراعة الخشخاش يؤكد المؤشرات السابقة ومفادها أن زراعة الخشخاش استؤنفت على مستوى عالٍ نسبيا في جميع أنحاء البلاد، بعد التدهور الكبير الذي حصل في عام ٢٠٠١. وبما أن الإرهاب يعتمد على تجارة المخدرات، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات فورية في هذا الصدد. وإننا نرحب بالمرسوم الذي أصدرته الإدارة المؤقتة بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ويقضي بحظر زراعة وإنتاج وتصنيع واستخدام المخدرات غير المشروعة والاتجار بها. ويحدونا الأمل في أن تتصدى الشرطة الأفغانية المعاد هيكلتها لتلك المشكلة بفعالية.

ورابعا، فيما يتعلق بالشواغل الإنسانية، إن أياً من العمليات السياسية لن تنجح في إحلال الاستقرار والسلام في أفغانستان إذا لم تعالج الحالة الإنسانية بالطريقة الصحيحة وفي الوقت المناسب. ومحنة اللاجئين والمشردين يجب أن تولى الاهتمام الذي تستحقه. فهناك ما يزيد على ٢٠ في المائة من سكان أفغانستان باتوا مشردين؛ ومعدل الفقر يتصاعد بوتيرة مثيرة للجزع؛ وتوزيع الأغذية على المحتاجين في المناطق المتضررة غير متساو؛ وثمة إساءات فاضحة لحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال، وهي تصيب النسيج الاجتماعي للبلاد بالشلل. ويرى وفد بلادي أن الوقت قد حان كي يركز المجتمع الدولي جهوده على البحث عن حلول مناسبة للمشاكل الإنسانية. ونحن نرحب بالاقتراح القاضي بإيلاء المسؤولية عن أنشطة الإغاثة والإنعاش وإعادة البناء في أفغانستان لنائب الممثل الخاص الذي نتمنى له كل النجاح في هذا الصدد.

ونعتقد أن جهود المجتمع الدولي في أفغانستان ينبغي أن تؤدي إلى نتائج مستديمة. ويؤمن وفد بلادي بأننا يجب أن نكفل في جهودنا الحفاظ على أفغانستان.

وأخيرا، أود أن أؤكد على أن الازدهار الوطني لا يتعزز بالحرب وإنما بالسلام، وأنه لا يتحقق بالمعارضة أو المواجهة، وإنما بالتعاون. وبذلك يكسب جميع الأطراف. والشراكة بين المجتمع الدولي والشعب الأفغاني تمثل قفزة إلى الأمام، ويتعين زيادة تعزيز هذه العملية بغية النجاح في تنفيذ برامج إعادة بناء أفغانستان. ويحدونا الأمل في أن يواصل المانحون الدوليون المتعددو الأطراف والثنائيون الإسهام في تنمية أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل موريشيوس على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للنرويج.

على غرار المتكلمين السابقين، أود أن أشكر نائبة الأمين العام فريشيت على إحاطتها الإعلامية وعلى تقريرها الشامل. فهذه المناقشة تدل بوضوح على أن الأمم المتحدة تسير على الطريق الصحيح في أفغانستان. وأشيد إشادة حارة بعمل الممثل الخاص وموظفيه. وبوسعي أن أؤكد للسيد الإبراهيمي ولبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان على مواصلة دعم النرويج، سواء في المجلس أو في مجموعة دعم أفغانستان التي نترأسها.

وما علينا سوى أن ننظر بضعة أشهر إلى الوراء لنتذكر ما أحرز من تقدم بارز. فلقد شهدنا سقوط حركة الطالبان التي قادت أفغانستان بما تتصف به من أصولية قمعية ودعم للإرهاب نحو العزلة الدولية. فالنظام لم يراع اعتبارا لمعاناة ملايين الأفغان في ظل حكمه السيئ.

وفي كانون الأول/ديسمبر، أنشأ اتفاق بون قيادة تمثيلية مؤقتة تدلل على مسؤوليتها عن إعادة إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان. ولقد استجاب مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير برفع الجزاءات عن البلاد، فيما أحكم التدابير المناهضة لحركة الطالبان وإرهابيي القاعدة. ولم تمض

ثلاثة أشهر فحسب على وجود السلطة المؤقتة بقيادة حميد قرضاي، حتى بدا مستقبل الشعب الأفغاني أكثر أملا مما كان عليه لفترة طويلة.

وفي نهاية الأسبوع الماضي، في بداية السنة الأفغانية الجديدة، أعيد افتتاح المدارس. فالبنات أيضا يسمح لهن الآن بتلقي العلم، ويسمح للنساء بالتعليم، لأول مرة في غضون سنوات. وكابول هادئة، وشعبها يظهر ما عنده من كرامة أنكرها عليه حركة الطالبان. وفي مدن ومناطق أخرى حول البلاد، تعود الحياة أيضا إلى مجراها الطبيعي.

وإنني أشيد إشادة حارة بدور القوة الدولية للمساعدة الأمنية. والنرويج فخورة بالإسهام بقوات في القوة الدولية تحت القيادة القديرة للمملكة المتحدة. ونتطلع إلى مواصلة العمل تحت قيادة جديدة. وستعمل النرويج في الوقت المناسب مع أعضاء المجلس على كفالة تمديد ولاية القوة الدولية إلى ما بعد حزيران/يونيه.

ولقد تم تفادي كارثة إنسانية بدت محققة في الخريف الماضي. ومساعدات الإغاثة تصل الآن إلى المحتاجين. ونتوجه بآيات شكرنا إلى جميع الرجال والنساء المعنيين - وهم غالبا يخاطرون مخاطرة شخصية كبيرة - في هذا الجهد. والنرويج، بوصفها رئيسة لمجموعة دعم أفغانستان، ستواصل العمل مع المانحين الآخرين، وبعثة الأمم المتحدة، والسلطة المؤقتة لتحسين تنسيق المساعدات وزيادة الوصول إلى المناطق النائية.

ولا شك أن هناك العديد من التحديات التي لا تزال ماثلة أمامنا. فالإرهابيون وحركة الطالبان ما زالوا يشكلون خطرا على السلم والعملية السياسية. وعمليات القتال التي حدثت مؤخرا بقيادة قوات التحالف ضد أنصار القاعدة تشهد على ذلك.

وتشعر النرويج بالاعتزاز حيال توفير أفراد لحملة مناهضة الإرهاب في أفغانستان. وسنظل نعمل جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة والشركاء الآخرين في التحالف لمكافحة الإرهاب العالمي. وسنعمل على كفالة ألا تصبح أفغانستان قاعدة للإرهابيين مرة أخرى.

وبغية إحراز النجاح، على السلطة المؤقتة أن تبسط نفوذها إلى خارج كابول، وإلى جميع أنحاء أفغانستان. ويجب تحسين الخدمات العامة. ويجب دعم اللويا جرغا. وهذا سيتطلب مساعدة دولية متزايدة. والمطلوب المزيد من الأموال للسلطة المؤقتة كي تدفع الرواتب وتعمل بوصفها إدارة. ولقد دفعت النرويج ٦ ملايين دولار إلى الصندوق الاستئماني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونحث جميع المانحين على المساعدة في توفير الأموال التي طلبها السيد الإبراهيمي.

والمطلوب أيضا اتخاذ تدابير لكفالة استمرار تحسن الحالة الأمنية. والنرويج تسهم في الجهود الدولية الجارية لدعم إنشاء شرطة وطنية وقوات أمنية في أفغانستان. وإنني أرحب بألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والآخرين الذين يتصدرون العمل في هذا الصدد.

إن الإنعاش وإعادة الإعمار يجب القيام بهما بغرض دعم احتمالات السلام والتقدم السياسي لأمد طويل. وتتطلع النرويج إلى العمل مع السلطات الأفغانية والمانحين، بما في ذلك عن طريق فريق التنفيذ، بغية استعمال المساعدات المتعهد بها في مؤتمر طوكيو بطريقة متماسكة وبناءة.

وفيما يتعلق بمجموعة دعم أفغانستان التي اجتمعت في جنيف في وقت سابق من هذا الشهر، تظل المساعدة الإنسانية الأساسية والتمويل أولوية مباشرة. وثمة جزء كبير من مبلغ ٤٠ مليون دولار تقدمه النرويج هذا العام سيخصص للمساعدات الغوثية.

ويتعين على الأمم المتحدة وبعثتها المتكاملة الجديدة القيام بدور رئيسي في تنفيذ عملية بون بمساعدة السلطات الأفغانية على الحفاظ على التقدم المحرز، ليس أقله بالنسبة لحقوق المرأة وجميع حقوق الطفل.

وتؤيد النرويج اقتراح الأمين العام بإنشاء هيكل متكامل للبعثة وقيام الممثل الخاص بدور تنسيقي قوي. وستعمل مجموعة دعم أفغانستان مع البعثة لتحسين التنسيق، ومع المانحين متعددي الأطراف والثنائيين، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات الأفغانية. ويجب أن يترافق ذلك مع مساعدات مفيدة تقدم على مستوى المجتمعات المحلية. وباستعمال موظفين أفغان، ستعزز البعثة القدرة الوطنية والشعور بامتلاك العملية.

والالتزام المستمر الطويل الأجل من جانب الأمم المتحدة ودولها الأعضاء ضروري لكفالة أن تظل أفغانستان ثابتة على طريق السلام والمصالحة، وألا تصبح من جديد ملاذاً للإرهابيين. وسيكون الدعم البنّاء من الأهمية بمكان، ولا سيما الدعم الذي تقدمه الدول المجاورة. وسيؤدي المجلس دوره، والخطوة التالية هي اتخاذه قرارا باعتماد بعثة الأمم المتحدة الجديدة.

ونتطلع إلى أن نرى اضطلاع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بأعمالها. ويرجع الأمر في نهاية المطاف إلى القادة الأفغان والشعب الأفغاني من أجل تهيئة الظروف المواتية للسلام والتنمية الدائمين في بلدهم. غير أن في وسع المجتمع الدولي بل ويجب عليه أن يمد يد المساعدة.

أستأنف مهامي كرئيس للمجلس. والمتكلم التالي في قائمتي هو ممثل إسبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضاً بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التالية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي: إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلدان المنتسبان تركيا ومالطة، فضلاً عن أيسلندا وليختنشتاين، وهما من بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ولعلي قبل كل شيء أعرب عن معاني الأسى الذي يشعر به الاتحاد الأوروبي لعواقب الزلزال الرهيب الذي وقع في شمالي أفغانستان. وهذه مشقة جديدة يعانيها الشعب الأفغاني، الذي سبق أن عانى متاعب يعجز عنها الوصف. وقد أرسل الاتحاد الأوروبي بالفعل مساعدات إنسانية مبدئية في هذا الصدد.

وقد شهدت الأشهر الماضية أحداثاً هامة على الطريق المؤدي لإحلال السلام والاستقرار في ربوع أفغانستان من خلال المصالحة وإقامة الحكم النيابي، فضلاً عن القضاء على استخدام الإرهابيين للأراضي الأفغانية، وكبح إنتاج المخدرات والاتجار بها.

فأولاً، توصلت الأطراف الأفغانية في بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى اتفاق يشكل الدليل الأساسي لمستقبل أفغانستان السياسي. وثانياً، هناك إنشاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية ونشرها الكامل، ومن المساهمين الرئيسيين فيها حالياً أعضاء الاتحاد الأوروبي. وأخيراً، ولكن ليس آخراً، عقد مؤتمر طوكيو الدولي لتقديم المساعدة لإعادة إعمار أفغانستان، الذي شارك الاتحاد الأوروبي في رئاسته.

وبالرغم من هذه الأحداث الإيجابية للغاية، فلا تزال هناك تحديات ضخمة ماثلة أمام الشعب الأفغاني قبل أن يستعيد شيئاً من الأوضاع الطبيعية. ويمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تنفيذ اتفاق بون في توقيت جيد

وبشكل كامل، وانعدام الأمن في مناطق واسعة من البلد، والحالة الإنسانية المروعة، وحالة الصحة والتعليم البشعة، وحالة المرأة والطفل، والمخاطر الشديدة والواسعة النطاق الناشئة عن الألغام الأرضية. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه بمساعدة الشعب الأفغاني على اجتياز هذه المشاكل، وعن استعداده للاضطلاع بنصيبه متعاوناً مع البلدان المجاورة وسائر المجتمع الدولي.

وقد أدى المجتمع الدولي وما زال يؤدي دوراً بالغ الأهمية في العملية الأفغانية الراهنة. وبالنظر إلى أن الأمم المتحدة قد أنيط بها دور التنسيق المحوري، فإن الاتحاد الأوروبي يسعى لدعم وتعزيز العملية التي تتصدرها الأمم المتحدة والجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي. ويضطلع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، السيد كلاوس بيتر كلايبر، بدور رئيسي في تنسيق الجهود التي يبذلها الاتحاد.

ويثني الاتحاد الأوروبي على الأمين العام لتقريره الممتاز الذي يلخص أهم التطورات بالنسبة لأفغانستان منذ التوقيع على اتفاق بون ويقترح هيكلاً لوجود للأمم المتحدة في هذا البلد. ونعرب عن التقدير للجهد الذي تبذله منظومة الأمم المتحدة في الأشهر الأخيرة بتوجيه من الممثل الخاص لتجميع جهودها وقدراتها حتى توجد بعثة متكاملة حقاً للأمم المتحدة في أفغانستان.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي الولاية المقترحة ومبادئ العمل الأساسية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي تنص على تشكيل هيكل متكامل يخضع لسلطة الممثل الخاص للأمين العام، وعلى تقديم الدعم لتنفيذ اتفاق بون من قِبل الأفغان أنفسهم بمساعدة من المجتمع الدولي. ويبدو أنه قد أحكم التفكير في الهيكل العام المقترح، وهو يركز على هدفين رئيسيين، هما بناء وجود قوي التنسيق للأمم المتحدة، وتجنب الاعتماد على الموظفين الدوليين، تشجيعاً لتنمية القدرات المحلية.

بيد أن الوفاء بهدف الحد من الوجود الدولي يقتضي أن تراعى في هياكل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان المبادرات القائمة بالفعل تجنباً لازدواج الأعمال. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالهيكل المقترح للوكالات القطاعية الرئيسية لتنفيذ الأنشطة الإنسانية وأنشطة التعمير التي تقوم بها أسرة الأمم المتحدة في أفغانستان. وننادي بقوة وفعالية التنسيق والتضافر في الميدان. وفي هذا الصدد، سيرحب الاتحاد الأوروبي بتوقيع مذكرة تفاهم بين الوكالة الرئيسية ونائب الممثل الخاص للأمين العام، تحدد فيها بمزيد من التفصيل الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بمفهوم الوكالة الرئيسية. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لتقديم الدعم والمعونة لبعثة المساعدة.

سأنتقل الآن إلى أشد المسائل إلحاحاً في أفغانستان اليوم، وهي الأمن. فبفضل الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لم تعد أفغانستان ملاذاً آمناً للإرهابيين، واستطعنا تفادي كارثة إنسانية. بيد أنه لا ضمان لتلك التطورات التي تحققت حتى الآن بجهد خارق.

والأمن في أنحاء أفغانستان عنصر ضروري لتحقيق الأهداف المحددة في بون. ونؤيد تمديد القوة الدولية للمساعدة الأمنية في وقت قريب بعد انقضاء ولايتها الحالية ومدتها ستة أشهر. وبغض النظر عن مشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، فهي تسهم وستواصل الإسهام في إقامة المؤسسات الأمنية الأفغانية، بما في ذلك إنشاء جيش وطني وقوة شرطة مستقلة. ويعرب الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد عما يساوره من أسف عميق للخسارة الفادحة التي يمثلها فقدان خمسة شبان

من رعايا دولتين من دوله الأعضاء وهبوا حياتهم في محاولة لتحسين الحالة الأمنية في أفغانستان.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية الفعالية في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بغرض الحد من المخاطر التي تنشأ عن وجود العديد من الجماعات المسلحة غير النظامية وضم أفرادها إلى المجتمع المدني. علاوة على ذلك، يرى الاتحاد الأوروبي أن تشكيل جيش وطني في المقام الأول من الأهمية. ونرحب بالعمل الذي بدأته القوة لتدريب أول كتيبة في الحرس الوطني الأفغاني. كما أن من المكونات الضرورية لتهيئة بيئة مستقرة وآمنة إعداد شرطة وطنية ومحلية وإقامة نظام فعال للعدالة.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، ينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي في التقيد بمواعيد التنفيذ للتدابير المتفق عليها في بون. وسوف يفتتح الاجتماع الطارئ للويا جيرغا المرحلة الرئيسية التالية على الطريق المؤدي إلى إقامة نظام سياسي أفغاني نيابي ومتعدد الأعراق وديمقراطي بالكامل. ومن الضروري أن تجري عملية الاختيار في جو سياسي يتسم بالأمن والحيدة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم لهذه العملية وسيحاول أن يكفل خلوها من التخويف أو أي شكل آخر من أشكال الضغط أو التلاعب. ويساعد الاتحاد الأوروبي على تمويل عقد الاجتماع الطارئ للويا جيرغا من خلال المساهمات الهامة التي يقدمها عدد من دوله الأعضاء والأعضاء في المفوضية الأوروبية.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد دعمه القوي للسلطة المؤقتة لأفغانستان. وإننا ندعو السلطة المؤقتة الحالية، والإدارات المستقبلية والزعماء الأفغان إلى تأييد وتنفيذ اتفاق بون بشكل كامل من أجل كفالة احترام سيادة القانون والديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك النساء والأطفال وجميع المجموعات العرقية. وينبغي الامتثال الصارم للالتزام الذي تم التعهد به في بون بإجراء انتخابات حرة ونزيهة خلال سنتين من اجتماع مجلس اللويا جيرغا.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي بأن أفغانستان يجب أن تسترشد بالمبادئ التالية المقبولة عموما والتي تنص عليها الصكوك الدولية التي تعتبر أفغانستان طرفا فيها وهي: الحكم المسؤول والتمثيلي بولاية يجددها الشعب الأفغاني بشكل دوري؛ والالتزام بالتعددية السياسية؛ واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، بدون تمييز على أساس الانتماء العرقي أو الدين أو الجنس أو أي تمييز آخر؛ والالتزام بإقامة علاقات الصداقة مع الدول المجاورة ومنع استعمال الأرض الأفغانية للأغراض أو النشاطات الهدامة أو الإرهابية؛ والالتزام باستئصال الخشخاش ومنع الاتجار بالمخدرات.

وينبغي أن تتجلى كل تلك المبادئ بشكل مناسب في الدستور المستقبلي الذي سيعتمد ضمن الإطار الزمني المتفق عليه في بون. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لإجراء حوار نشيط مع الإدارة المؤقتة والحكومات الخلف من أجل المساعدة على بلوغ الأهداف السياسية التي وضعت في بون ولكفالة امتلاك الأفغان لزمام العملية السياسية وتعمير بلادهم.

ويعتبر تعمير أفغانستان أمرا جوهريا لبلوغ الأهداف التي أعلنت في بون. وإن الاتحاد الأوروبي يلتزم بذلك الهدف، وهو يشكل، من حيث المساعدة التي تقدمها دوله الأعضاء والجماعة الأوروبية، أحد الشركاء البارزين في المساعدة المقدمة إلى أفغانستان في المجال الإنساني وفي مجال التعمير. وقد اشترك الاتحاد الأوروبي في استضافة اجتماع ناجح للفريق التوجيهي المعني بتعمير أفغانستان في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الذي مهد الطريق لمؤتمر طوكيو. ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن خلاصة الرؤساء المشاركين لاستنتاجات مؤتمر طوكيو قد أكدت الفكرة بأن

مساعدة التعمير ستكون مشروطة بالمساهمة الإيجابية لجميع الأطراف الأفغانية في العملية والأهداف التي اتفق عليها في بون.

وسيقدم الاتحاد الأوروبي من خلال التبرعات التي أعلن عنها في طوكيو وفيما بعد، مبلغ ٦٠٠ مليون يورو، التي تمثل ٣٠ في المائة من مجموع التبرعات المعلنة لسنة ٢٠٠٢. وبالمثل، أعلن الاتحاد الأوروبي عن التبرع بمبلغ ٢,٣ بليون يورو للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، الذي يغطي ٢٣ في المائة من الاحتياجات التي حددها التقييم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وهذا بدوره يمثل حوالي ٤٥ في المائة من مجموع الالتزام الذي أعلن عنه المجتمع الدولي.

ومن اللازم لنجاح عملية التعمير وجود إدارة أفغانية تخضع للمساءلة وتنسيق فعال مع المانحين. وتحتاج أفغانستان إلى سلطات تتسم بالكفاءة والشفافية والخضوع للمساءلة. ويمكن أن يقوم المانحون بدعمها من خلال التنسيق الذي يلي الإجراءات التي تم الاتفاق عليها في طوكيو. وستسعى رئاسة اللجنة الأوروبية، بصفتها الرئيس المشارك للفريق التوجيهي، إلى تحقيق التنسيق الوثيق مع المانحين الرئيسيين الآخرين، والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يضطلع فريق تنفيذ تعمير أفغانستان بدور تنسيقي في تعمير أفغانستان إلى أن ينشأ فريق استشاري.

وهناك حاجة ماسة إلى استمرار المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان بتنسيق فعال من جانب الأمم المتحدة. وسيقوم الاتحاد الأوروبي بدعم جهود الوكالات الإنسانية على الأرض. وفيما يتعلق بالتنسيق بين المانحين، يمكن أن يساهم فريق دعم أفغانستان في سد الفجوة بين المساعدة الإنسانية وبداية المساعدة لتعمير البلد. ونظرا لأن رئيس فريق الدعم يتولى أيضا منصب نائب رئيس فريق التنفيذ، فسيتم تخفيض خطر حدوث ثغرات الانتقال الصعبة بدرجة أكبر.

ومن الجوهري احترام حقوق الإنسان من أجل تحقيق المصالحة والتعايش السلمي بين المجموعات العرقية. وسيساعد الاتحاد الأوروبي في إنشاء الهياكل الوطنية والمحلية اللازمة لكفالة احترام حقوق الإنسان بدون تمييز. ويعتقد الاتحاد الأوروبي بأن المرأة الأفغانية يجب أن تتمتع بإمكانية الحصول على التعليم والتوظيف على قدم المساواة، وأن تتمتع بفرصة المشاركة بدون تمييز في الحياة السياسية والاجتماعية لبلدها وأن تتمكن من الاضطلاع بدور مركزي في تعمير أفغانستان. ويدعو الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة وجميع شركاء أفغانستان إلى دعم المبادرات الوطنية ذات الصلة ومراعاة القضايا الجنسانية مراعاة كاملة في حوارها السياسي وفي عملية برمجة التعمير.

إن النجاح في عملية تعمير أفغانستان وتنفيذ اتفاق بون يعتمدان إلى حد بعيد على تعاون والتزام الدول المجاورة. ويعلن الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد عن استعداده لمراعاة هذا البعد الإقليمي.

ختاما، أود أن أكرر أن السلام والأمن والاستقرار والتعمير في أفغانستان مسائل مترابطة. وينبغي أولا وقبل كل شيء أن يتولى الشعب الأفغاني معالجتها، إلا أن المجتمع الدولي يجب ألا يتردد في دعمه. والاتحاد الأوروبي مستعد لتقديم مساهمته في تلك المهمة المشتركة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أنا أيضا أود أن أبدأ بالإعراب لإخوتنا الأفغان، باسم حكومتي وباسم شعب باكستان، عن حزننا العميق وتعاطفنا بسبب

الخسائر المأساوية في الأرواح والممتلكات التي نجمت عن الزلازل التي وقعت في الجزء الشمالي من أفغانستان، والتي أثرت على الأجزاء الشمالية الغربية من باكستان أيضا. وأود إعلام أخي السفير راوان فرهادي الحاضر هنا، بأننا في باكستان نشاطره حزنه وألمه، كما كنا دوما نحس بألم وحزن أفغانستان في لحظاتها الصعبة. ونعلم أن هذه اللحظة هي من أبرز لحظات الحزن لشعبه. وتود باكستان حكومة وشعبا أن تفعل ما في وسعها لمساعدة إخوتها الأفغان.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر نائبة الأمين العام لويز فريتشيت، التي قدمت عرضا شاملا في وقت سابق من صباح اليوم لتقرير الأمين العام (S/2002/278).

ويسرنا أن نراكم سيادة الوزير في كرسي الرئاسة هذا الصباح تترأسون جلسة هامة من جلسات مجلس الأمن بشأن موضوع يستحوذ علينا جميعا منذ عقدين من الزمن، ويؤثر اليوم علينا جميعا ويجب أن يكون مناط تركيز المجتمع الدولي على سبيل الأولوية من أجل طرد أشباح العنف والبؤس التي ما فتئت تنتاب هذا البلد السيئ الحظ والمنكوب بالحرب.

وإننا نقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص، السفير الأخضر الإبراهيمي، لاستعادة السلام والاستقرار في أفغانستان. كما نرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة وبمشاركتها في تيسير تنفيذ اتفاق بون.

وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح الأمين العام، الوارد في تقريره بتشكيل هيكل لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان له مكونان أساسيان - أولا، تيسير العملية السياسية في أفغانستان، وثانيا، المساعدة في الإغاثة الإنسانية، وتأهيل وتعمير البلد الذي مزقته الحروب. وإننا نتفق مع المفهوم الذي وصفه الأمين العام بأنه "الأثر الطفيف لوجود الأجانب" (S/2002/278، فقرة ٩٨ (د))، والهدف منه هو تعزيز القدرات الأفغانية. ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدورها في مساعدة الأفغان على التوصل إلى حلول لمشكلاتهم نابعة من أرضهم وإعادة بلدهم إلى تقاليد الاحترام المتبادل بين الدول بوصفها دولة مسؤولة تمتثل للقانون.

وعلينا، ونحن نحاول المساعدة على تحيق الانتعاش السياسي والإنساني والاقتصادي في أفغانستان، أن نستخلص الدروس من ماض البلد المأساوي. فأفغانستان لا تشكل تحديا من أصعب التحديات التي واجهها المجتمع الدولي في الأزمنة الحديثة فحسب، ولكن تمثل أيضا حالة بلد، كان في مسيس الحاجة إلى الدعم والمساعدة الدوليين، ولكنه ترك بلا رحمة لمصيره في البرية التي اجتذبت المنشقين والإرهابيين الهاربين من جميع أنحاء العالم.

ولكن اليوم ليس هو أوان الندم أو البقاء متجمدين في الماضي. فنحن بحاجة إلى بداية جديدة. وتتطلب الحالات غير العادية دائما استجابات ونهجا جديدة وغير عادية. وينبغي أن نسترشد، ونحن نسعى لإعادة بناء أفغانستان، بالحاجة إلى تصحيح أخطاء الماضي وأيضا إلى تجنب تكرار تلك الأخطاء. والتاريخ يوفر دائما أهم الدروس.

والآن، وقد ألزم المجتمع الدولي نفسه بشفاء أفغانستان من أمراضها، نأمل ألا يهرب من البلد مرة أخرى. وينبغي له أن يبقى مرتبطا بأفغانستان وبالمنطقة. إن بلدا مزقته الحروب ينبغي أن يبنى من جديد، ولا بد من معالجة مجتمع مزقته الصراعات. ويتطلب كل ذلك التزاما ومثابرة. ولا ينبغي أن يسمح لأفغانستان أبدا بأن تصبح مرة أخرى تربة خصبة للإرهابيين وملاذا لإيوائهم. ويكمن الحل الطويل الأمد لمشكلة الإرهاب في أفغانستان في استعادة السلام والاستقرار وفي تعمير البلد. ولن تكفي أي كميات من

الموارد المالية وحدها لإنجاز هذه المهام. فالمجتمع الدولي يتعين عليه أن يحترم تعهداته، لا لمصلحة شعب أفغانستان فحسب، وإنما لصالحه الأوسع نطاقا أيضا.

ولقد آن الأوان لكسر حلقة الماضي المفرغة. وينبغي أن تستهدف الإغاثة الإنسانية وخطط التعمير بصدق معالجة الأسباب والنتائج لعدم الاستقرار والعنف اللذين عانى منهما الشعب الأفغاني على مدى عقود. وينبغي أن تولد كل خطة اقتصادية، سواء كانت للإغاثة أو التعمير، توفير فرص العمل والعمالة للناس العاديين الأفغان – أولئك الذين يعيشون في البلد. ولا بد من استرعاء اهتمامهم بعيدا عن البؤس والعنف وتوجيهه إلى الأنشطة السلمية البناءة.

وقد أعدت المنظمة الإقليمية المعروفة باسم منظمة التعاون الاقتصادي مخططات مكثفة لأفغانستان. وصديقي السفير فارهادي على علم تام بأهداف ومرامي تلك المنظمة، التي شرفني أنني كنت أمينها العام على مدى أربع سنوات. ويمكن أن تستغل هذه المخططات لتحويل هذا البلد غير الساحلي إلى رأس جسر يربط آسيا الوسطى بالمياه الدافئة في البحر العربي.

وتتمتع أفغانستان بإمكانية أن تكون أقصر طريق للعبور يربط دول آسيا الوسطى ببقية العالم. وفي الوقت المناسب يمكن أن تجلب الطرق والسكك الحديدية ومشاريع خطوط أنابيب البترول والغاز، التي تمر بأفغانستان، وهي هناك بالفعل، لذلك البلد رفاها لم يسبق له مثيل. وربما تطلب ذلك أن يقوم المجتمع الدولي بتشكيل عدة اتحادات مالية. ولا يصح أن تتدخل السياسة في هذا الجهد، فهو يمثل حاجة حقيقية للشعب الأفغاني، وسيستفيد العالم بأسره من هذه التنمية الاقتصادية.

ولا بد لي من أن أحذر هنا من أن أي محاولة تتبناها أو تستغلها القوى الخارجية ذات المصالح لتحريض أفغانستان ضد أي من جيرانها أو تعميق انقسامها العرقي أو الطائفي لن تؤدي إلا إلى إطالة عذاب شعبها. وعلينا أن نتصدى لأي إغراء من هذا القبيل. ولا حاجة بنا للتأكيد على أن وجود أفغانستان تعيش في سلام مع نفسها ومع جميع جيرانها هو الضمان الأكيد لأمنها في المستقبل، وكذلك أمن المنطقة.

ويظل الأمن أكثر المسائل إلحاحا في هذه المرحلة. وهو شرط مسبق ضروري جدا لتنفيذ اتفاق بون وهو أمر حتمي لمستقبل سياسي واقتصادي مستقر في أفغانستان. لقد كان انعدام الأمن عقبة كبرى تعترض تحقيق الاستقرار في الماضي، وما برحت تهدد السلام الآن. وقد عانى الشعب الأفغاني منذ زمن بعيد على أيد إمراء الحروب الطامعين. و لم تكن الطبيعة بالمثل منصفة للشعب الأفغاني؛ فقد عانى البلد من كوارث متكررة.

ولذلك يجب أن يضمن المجتمع الدولي عدم إعطاء فرصة للمنافسات والكراهيات القديمة التي كانت يوما تلحق الدمار بكل أرجاء أفغانستان بعرقلة إقامة حكم سياسي مستقر في ذلك البلد. وبشكل مماثل، يجب أن تتدفق الإغاثة الإنسانية بسخاء لتخفيف حدة بؤس الأفغان الذين إما شردوا داخليا أو أجبروا على ترك بلدهم لأسباب خارجة عن إرادتهم.

وبدون أمن لا يمكن أن يحل السلام في أفغانستان، ولا الوحدة، ولا الاستقرار، ولا الإغاثة الإنسانية، ولا التعمير أو الإنعاش. وأعتقد أن هذه نقطة يدركها الجميع ويفهمونها ويتفقون عليها. وحتى الأمين العام تناول هذه النقطة. لقد نص اتفاق بون على إنشاء قوة مفوضة للأمم المتحدة لحفظ الأمن في كابل، وكذلك في مناطق أخرى من البلاد.

ورغم أننا نؤيد نشر قوة دولية للمساعدة الأمنية في كابل، نشعر بأنه يجب توسيع حجمها ونطاقها وتمديدهما

ليشملا كل أرجاء البلاد، وخاصة في مراكزها الحضرية. إن القوة الدولية، في ظل غياب قوة أمن أفغانية لائقة، هي الخيار الوحيد المتاح لنا في الوقت الحالي، وقصرها على كابل وحدها يقوض في الحقيقة الغرض ذاته الذي أنشئت من أجله.

وعلاوة على جهود المجتمع الدولي لمساعدة جميع الفصائل والجماعات الأفغانية، نأمل أن تغتنم تلك الفصائل هذه الفرصة الفريدة لتخليص بلدها من هوة ظلت بها طوال العقدين الماضيين. وسوف يعتمد نجاح اتفاق بون على الكيفية التي يسدد بها الزعماء الأفغان أنفسهم دين إعادة بناء بلدهم من خلال روح الوفاق المشتركة. وستبقى بالطبع الهياكل والتقاليد القبلية والعرقية ذات صلة خاصة في أية تركيبة مستقبلية. ولئن كان من واجب العالم أن يمد للأفغان يد المساعدة، فإننا نجد، من المنظور الأشمل وفي التحليل النهائي، أن الأفغان أنفسهم هم الذين سيصنعون مستقبل بلدهم أو يتلفونه، وهم يدركون ذلك.

وتبقى باكستان من ناحيتها ملتزمة بمواصلة أداء دورها في المساعدة على إنعاش وتعمير أفغانستان. ولقد أكدنا للإدارة الأفغانية المؤقتة، تحت قيادة الرئيس حامد كرزاي، على دعمنا وتعاوننا الكاملين. ولقد ظلت باكستان طوال العقدين الماضيين توفر المأوى لملايين اللاجئين الأفغان، بدون أية مساعدة خارجية. وعلاوة على ذلك، تعهدنا مؤخرا بتقديم المزيد من المساعدات بقيمة ١٠٠ مليون دولار لاحتياجات إصلاح وتعمير أفغانستان الفورية. ولا يوجد بلد، باستثناء أفغانستان نفسها، عانى من الصراع والعنف في أفغانستان أكثر من باكستان، ولا يوجد بلد يمكن أن تكون لديه مصلحة في عودة السلم والاستقرار إلى أفغانستان أكثر من باكستان. ويأمل بلدي، مثل بقية المجتمع الدولي، أن يأتي العهد الجديد هذا بتغييرات إيجابية في أفغانستان. كما نأمل أن تسهم بالفعل جهود الأمم المتحدة في أفغانستان في تحقيق السلم والأمن والتنمية في ذلك البلد، الذي يحتاج هذه الأمور أشد الاحتياج.

أخيرا، لست بحاجة إلى التأكيد مرة أخرى على أن المجتمع الدولي يجب ألا يترك أفغانستان هذه المرة مثلما فعل في الماضي. لا بد أن يُظهر الإرادة السياسية والإصرار على الانخراط ومساعدة الشعب الأفغاني في إعادة بناء السلام واقتصاد بلده، ولا بد أن تكون الأمم المتحدة هذه المرة أداة فعالة للإغاثة والتنمية في أفغانستان.

إن الأمين العام محق عندما يقول في تقريره إن أفغانستان مجتمع منهار. ومن المؤكد أن الأمر يحتاج وقتا طويلا لكي تندمل الجراح التي خلفتها ٢٣ عاما من الحرب. ولقد بدأت عملية الاندمال، ويجب عدم السماح لها بأن تنتكس. وهذا يتطلب من الجميع - من الأفغان أنفسهم وكذلك من المجتمع الدولي - التزاما وإصرارا متواصلين بالحفاظ على المسيرة حتى النهاية. إن لدى أفغانستان الفرصة الآن لكي تصبح على الأقل بلدا يعيش في سلام مع جيرانه ومع نفسه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن خالص عزاء حكومتنا لمن تضرروا من زلزال آخر، الزلزال الذي أصاب شمال أفغانستان الليلة الماضية. إننا نتلقى معلومات مثيرة للقلق - الآلاف قضوا نحبهم وآلاف آخرون عديدون فقدوا ديارهم. وهناك حاجة إلى معونة عاجلة لمساعدة الضحايا. ونحن نرحب بحقيقة أن نائب الممثل الخاص للأمين العام عقد بالفعل اجتماعا مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في كابل، بهدف مساعدة الإدارة المؤقتة.

بحلول منتصف فترة الستة أشهر للإدارة المؤقتة في أفغانستان، وبصدور تقرير الأمين العام في الأسبوع الماضي، أصبح لدينا أساس كاف لاستعراض التقدم الذي أحرز حتى الآن وللنظر في سبل مواصلة المسيرة من الآن فصاعدا.

ويسعدني أن أنوه اليوم بأنه نتيجة لحملة ''العودة إلى المدرسة'' الناجحة، عاد يوم السبت الماضي أكثر من مليون طفل أفغاني إلى مدارسهم، وكانت هذه المرة الأولى منذ ست سنوات بالنسبة للعديد منهم. وعند النظر إلى ما حدث خلال ثلاثة أشهر ونصف الشهر منذ التوقيع على اتفاق بون، لا يسعنا إلا أن نلاحظ باهتمام عددا من المنجزات الهامة التي تم تحقيقها. إذ تم إنشاء السلطة المؤقتة، وتكوين مجلس لويا جيرغا وقيامه بمهامه؛ وتم نشر القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وعُقد مؤتمر طوكيو بنجاح؛ مثلما عُقدت مؤتمرات وطنية، بمشاركة القادة الإقليميين والمحافظين. ومن المهم أيضا أن ننوه بالرواتب التي تم دفعها للموظفين المدنيين في الحكومة المركزية وأن الرواتب في طريقها إلى المسؤولين المحليين.

وحقيقة أن هذا القدر الكبير من التقدم قد تم إحرازه في هذه الفترة القصيرة نحو استعادة السلم والاستقرار هي بالفعل أمر رائع، ولكن لا تزال الحالة في أفغانستان مفعمة بالصعوبات الخطيرة. ولذلك من الضروري أن نواصل جهودنا في المستقبل المنظور حتى نضمن أن تتمكن أفغانستان من متابعة مسيرة تنميتها في بيئة سلمية ومستقرة. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول بإيجاز بضع نقاط ترى اليابان أنها على جانب كبير من الأهمية.

على الجبهة السياسية تتمثل الخطوة الهامة التالية بعقد جلسة طارئة للويا جيرغا. إننا نشيد إشادة حارة بالمنجزات التي حققها مجلس لويا جيرغا، وخاصة زياراته الناجحة إلى المناطق. وسوف يظهر عدد من الاحتياجات الإضافية مع اقتراب انعقاد مجلس لويا جيرغا، وأن المبادرات التي تقوم بها في الوقت المناسب حكومات ألمانيا والمملكة المتحدة وبلدان أخرى لدعم هذه العملية تلقى تقديرا كبيرا.

ومن المهم لكل الأطراف أن تذكر أنفسها بأن الجلسة الطارئة للويا جيرغا لا تمثل سوى منتصف الطريق في العملية المؤدية إلى إقامة حكومة منتخبة انتخابا شرعيا. وينبغي أن تكون العبارتين الرئيسيتين للويا جيرغا الوفاق والتسامح، وأن تعمل جميع الأحزاب معا لإنشاء سلطة انتقالية فعالة وقادرة على حمل البلاد عبر المرحلة التالية لعملية بون.

ومن الضروري أن نضمن استمرار عملية الإصلاح والتعمير في إفراز الأثر الإيجابي على العملية السياسية. وفي هذا الصدد، تحتاج كل الأطراف إلى التذكير، كما ورد في تلخيص الرئيسين المشاركين لنتائج مؤتمر طوكيو، بأن

> ''المساعدة ستكون مشروطة بإسهام جميع الأطراف الأفغانية إسهاما إيجابيا في العملية والأهداف المتفق عليها في بون''.

ومن الجهة الأخرى، بدأنا نكتشف مستوى معينا من الشعور بالإحباط في أفغانستان إزاء السرعة الحالية لتنفيذ التعهدات والالتزامات. ويجب أن يضطلع المانحون والأمم المتحدة، بدورهم، بالتنفيذ السريع لمساعدتهم بطريقة منسجمة استراتيجيا ومنسقة لكي يشعر أهل أفغانستان على نحو ملموس بإرادة المجتمع الدولي. ولئن كنت سعيدا بالإشارة إلى أن بعض النتائج الملموسة بدأت تظهر، كما تمثل ذلك في حملة ''العودة إلى المدارس'' التي قادتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، فإننا سنحتاج إلى تعزيز جهودنا من أجل الاستمرار في إحراز مثل هذه النتائج. وفي هذا الصدد، سيكون اجتماع فريق التنفيذ المزمع عقده في كابل في ١٠

و ١١ نيسان/أبريل برئاسة وزير المالية أمين أرسالا، فرصة هامة لتنسيق مساعدتنا المقدمة إلى أفغانستان.

واليابان، بدورها، واصلت بانتظام إنفاق مبلغ الـ ٢٥٠ مليون دولار الذي تعهدت به في طوكيو لسنة ٢٠٠٢. وكما عرض وكيل الأمين العام بريندرغاست في بيانه الذي قدمه للمجلس قبل أسبوعين، فإن اليابان مولت برنامج أفغانستان للإصلاح والعمالة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يهدف إلى توفير العمالة لأكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص في مشاريع أشغال عامة مكثفة العمل في كابل. واليابان أكبر مساهم واحد في حملة ''العودة إلى المدارس''. وتشمل المساهمات الأخرى التي قُدِّمت مؤخرا ٢٠ مليون دولار لأنشطة إزالة الألغام و ١٢ مليون دولار للمعدات الطبية الأساسية، والأدوية والأصناف الأخرى المتصلة بالصحة. وإني أحث أعضاء المجلس على الرجوع إلى قائمة البيانات الملحقة بالنص المعمم لبياني للاطلاع على سرد أكثر شمولا لمساهمات اليابان حتى آذار/مارس ٢٠٠٢.

لقد تطرقتُ إلى جانبين هامين للحالة في أفغانستان: العملية السياسية، من جهة، والإنعاش والتعمير، من الجهة الأخرى. وغني عن البيان، أن أيا من هاتين العمليتين لا يمكن أن يستمر بدون توفير الأمن على نطاق البلد. وفي هذا الصدد، نشكر البلدان المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وخاصة المملكة المتحدة على قيادتها، ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في تدريب الجيش والشرطة الأفغانيين. ونحيط علما بالطلب الذي قدمه الرئيس كرضاي لتوسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية ونتفق مع الأمين العام على أن السرعة أساسية، أيا كان شكل المساعدة الدولية الأمنية التي ستقدم. وأود أن أضيف صوتي إلى أصوات الذين يطلبون من المجلس القيام مبكرا بدراسته وعمله الحازم.

قبل أن أختتم، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد دعم اليابان للأمين العام وممثله الخاص وهما يتابعان ولايتهما في أفغانستان. وفي هذا السياق، نأمل أن يتصرف مجلس الأمن سريعا حتى يمكن إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الوقت المناسب.

أخيرا، دعوني أناشد أبناء أفغانستان مواصلة جهودهم الرامية إلى إحراز نتائج ملموسة على الجبهة السياسية وجبهة التعمير معا، فهما أيضا ضروريتان لاستمرار استعداد المجتمع الدولي لتقديم دعمه. وأقول ذلك ليس من قبيل النقد، ولكن بصفتي صديقا ملتزما لأفغانستان. وإننا هنا جميعا في الأمم المتحدة نعلم مدى صعوبة استمرار الاهتمام الدولي، وهذه الفرصة النادرة لمساعدة أفغانستان على التطور كبلد مستقر ومزدهر يجب ألا تهدر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل استراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد داوث (استراليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أرحب بكم، سيدي، في نيويورك وأن أهنئكم على المهارة التي قادت بها النرويج، ولا سيما السفير كولبي، عمل مجلس الأمن في هذا الشهر. واسمحوا لي في البداية أيضا أن أعلن عن مشاركتي ومشاركة حكومة وشعب استراليا فيما أعرب عنه زملائي اليوم عن حزن على المأساة الطبيعية المروعة التي حدثت في أفغانستان. ونتقدم إلى السفير فرهادي بمؤاساة ودعم جميع الاستراليين.

إن من حسن التوقيت التام ومما يتصل بالموضوع عقد جلسة عن أفغانستان، وبصيغة تسمح بالاستماع إلى وجهات نظر الدول الأعضاء المهتمة. وإن لدينا جميعا مصلحة في أن نرى أفغانستان تسترد عافيتها وتقع علينا جميعا مسؤولية عن أن نفعل ما بوسعنا للمساعدة.

ويقدم تقرير الأمين العام صورة شاملة للحالة في أفغانستان والتحديات المنتظرة. وتوافق استراليا على فحوى التقرير وترحب بها. ونود أن نستخلص ثلاثة جوانب نشعر بأنها ستكون هامة لنجاح مشاركة الأمم المتحدة في أفغانستان.

أولا، فيما يتعلق بموضوع الأمن، لا يوجد الآن خطر على إنعاش أفغانستان أعظم من إمكانية الارتداد إلى العنف. ولا يزال تخليص أفغانستان من الخطر الإرهابي الذي شكله مقاتلو القاعدة والطالبان أولى الأولويات. ولا يمكن أن يكون هناك أمن حقيقي في أفغانستان، بل وفيما وراءها، إلى أن يتم تحقيق ذلك.

ومن سوء الطالع، أن هذا بالطبع ليس الخطر الوحيد. فالدافع في أفغانستان إلى اللجوء إلى العنف لتحقيق الأهداف السياسية وغيرها لا يزال حقيقيا بصورة خطيرة. وهذا الدافع يمكن تخفيفه ويجري تخفيفه بالوجود العسكري الخارجي، ولكن هذا الوجود ليس الإجابة الطويلة الأجل. ولدى النظرة المثالية قد يريد المرء أن يرى القوة الدولية للمساعدة الأمنية تزيد عدديا وتتوسع جغرافيا. وهذا ينبغي تشجيعه، وكذلك تمديد ولايتها بعد فترة الأشهر الستة الأولى، ولكن ينبغي للتخطيط أيضا أن يقوم على تطلعات واقعية.

وبالتالي، فإن مسؤولية القادة الأفغان عن إحراز تقدم سياسي، كما تقرر ذلك في اتفاق بون، مسؤولية متعاظمة. ويجب السعي إلى النجاح في انعقاد مجلس اللويا جيرغا الطارئ بأقصى ما يمكن من نشاط. وخطر العودة إلى العنف يتناسب عكسيا مع ما يحققه اللويا جيرغا والحكومة المؤقتة من سلطة وشرعية. وهناك حاجة أيضا إلى التقدم السياسي لتدعيم أساس جيش وطني موحد. ويمكن لجيران أفغانستان، بما في ذلك من خلال فريق الـ ”ستة زائد اثنين“ أن يساعدوا على إنشاء بيئة أمنية غير خطرة.

وهذا يأتي بي إلى نقطتي الثانية، وهي: الشرعية السياسية لا تنشأ في فراغ. إنها تقتضي توفر الموارد وتوزيعها بذكاء. وقد أظهر مؤتمر طوكيو استعداد المجتمع الدولي لدعم أفغانستان. وتعهدت استراليا من جانبها بأكثر من ٤٠ مليون دولار استرالي. وقدمنا أيضا مساهمة لصندوق الإدارة الأفغانية المؤقتة.

وفي حين أن الدعم الدولي يجد الترحيب، من المهم توفير الأموال بسرعة وتنسيق البرامج. ولذا فإننا ندعم بالكامل اعتزام الأمين العام أن يكون لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان هيكل موحد ومتكامل تحت سلطة وقيادة السيد الإبراهيمي. وسيكون من المهم أيضا أن تكون الأهداف السياسية وأنشطة الإغاثة والإنعاش والتعمير داعمة بعضها بعضا. وينبغي لجميع وكالات الأمم المتحدة أن تعمل صوب تحقيق أهداف مشتركة.

وينبغي للمساعدة الدولية أن تبني قوة وسلطة المؤسسات الأفغانية وألا تكون بديلا عنها. ولذلك ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تكون عملية صغيرة القوام ذات أثر خفيف وذات هيكل لا مركزي لدعم الأنشطة الإقليمية. والمقياس الأمثل لنجاح البعثة لن يكون ما فعلته ولكن ما ساعدت الأفغان - بما في ذلك المجتمع المدني الأفغاني - على أن يفعلوه.

النقطة الثالثة التي أود إيرادها تتصل أيضا بالموارد والشرعية، ولكن من منظور مختلف.

إن جهود المجتمع الدولي قد تُقوض بل إنها ستقوض إذا توفرت مصادر أموال غير قانونية للذين يرفضون قبول سلطة الدولة الأفغانية. ومن أجل هذا السبب، في جملة أسباب أخرى، يتعين إيلاء أعلى الأولويات لمكافحة إنتاج

المخدرات غير المشروعة والاتجار بها. ونحن نرحب بنية تكوين وحدة قوية لمكافحة المخدرات تكون تابعة للشرطة الأفغانية. ونشجع أيضا برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على العمل على نحو ملتزم مع الإدارة المؤقتة.

وتدعو الحاجة إلى إيجاد مصادر بديلة للدخل على جناح السرعة بغية تجنب إعادة ظهور النشاط الإجرامي. ويتعين تصميم المعونة على نحو بناء وتقديمها على عجل. ولا بد من أن تواكب إعادة التعمير الإغاثة والانتعاش. وينبغي التأكيد على الدور الذي يقوم به القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك قدرات التجارة التقليدية.

وأخيرا، لا بد أن يقال أنه لن يكون بالمستطاع تحقيق سلام دائم ومصالحة وتنمية دون إيلاء اهتمام بحقوق النساء الأفغانيات واحتياجاتهن الخاصة وبحقوق واحتياجات الأطفال الأفغان. ولا بد من إدماج هذه الاعتبارات لتدخل في صميم أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وينبغي إشراك النساء بالكامل في اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بمستقبل أفغانستان. وكما ينص عليه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ينبغي أن تستنير عمليتي إعادة التعمير وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع في أفغانستان بمنظور مراعاة الفوارق بين الجنسين.

ونحن الاستراليين ليس لدينا أي وهم بشأن مدى تعقد مهمة إعادة بناء أفغانستان. بيد أن تقرير الأمين العام يقدم أساسا واقعيا لتخطيط أفضل المخططات التي يمكن أن تسهم الأمم المتحدة بها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل استراليا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي هو ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سعادة الرئيس لإعطائي الكلمة في جلسة الصباح التي يعقدها المجلس اليوم. ونرحب بكم في المجلس ونعبر عن تقديرنا البالغ لمساهمة السفير أولي بيتر كولبي وفريقه في أعمال المجلس. تعقد جلسة اليوم في أوانها، وتحت رئاستكم، الأكثر ملائمة، حيث قدمت النرويج مساعدة قيِّمة لأفغانستان. ونهنئ أيضا المكسيك على رئاستها للمجلس خلال الشهر الماضي ولصيغتها لأعمال المجلس بقدر أكبر من الشفافية وذلك بتقديم الأمانة العامة لإحاطات إعلامية مفتوحة عن قضايا هامة، بما في ذلك قضية أفغانستان.

ونعرب عن خالص مشاعر العزاء والمواساة لشعب أفغانستان والإدارة المؤقتة للخسائر الهائلة في الأرواح والدمار بسبب الزلزال المأساوي الذي ضرب بلده بالأمس.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، عندما تولت الإدارة المؤقتة برئاسة السيد قرضاي مهامها، كانت أفغانستان تواجه تحديات كثيرة، وكان كل تحد منها مروعا ومعقدا بحد ذاته. وكان من بين هذه التحديات: توفير الأمن بدون وجود جيش وطني أو شرطة وطنية لشعب لم يعرف السلام على مدى عقود؛ وفي ظل ظروف من الدمار، توفير قدر من الخدمات العامة بأدنى حد ممكن يتوقعه أي مجتمع من حكومته؛ تقديم مساعدة إنسانية للمناطق المتضررة بالفقر والتي دمرها الحرب والجفاف؛ وإعادة تشييد بلد تمزق كلية بسبب صراع دام عدة عقود؛ وتضميد جراح غائرة سببها الماضي؛ وتعزيز المصالحة الوطنية؛ واستعادة صلة القرابة.

لقد أتمت الإدارة المؤقتة ١٠٠ يوم. وكان من المتوقع لها أن تقوم بالشيء الكثير، ومما يبعث على الإعجاب الكبير، أنها قد حققت الشيء الكثير في غضون فترة زمنية ضئيلة، بموارد قليلة. وهذا دليل يؤكد إيمان المجتمع الدولي بالإدارة المؤقتة واشتياق الأفغان الغامر للتخلص من الماضي القريب

والمضي قدما نحو مستقبل مليء بالوعود والآمال. وهذا دليل على الروح التي لا تُقهر التي يعرف بها الأفغان بحق.

بيد أنه ليس ثمة من يخامره الشك في أن الإدارة المؤقتة لم تتخذ إلا الخطوات الأولى في رحلة طويلة وشاقة، إلا أنها رحلة من شأنها أن تفي بما هو مطلوب وهي رحلة مجزية. وسقطت حكومة الطالبان والقاعدة، اللذان عذبا أفغانستان، ولكنهما لم ينتهيا تماما. وكما بيّنت الأحداث الأخيرة في أفغانستان بوضوح، فإن قوى الظلام هذه ما تزال موجودة ومختبئة في الكهوف والأصدع العميقة في الأرض، وترقد خافضة رؤوسها حتى تتهيأ لها الفرصة لتضرب من جديد. ودفع المجتمع الدولي كله ثمنا باهظا جدا لأنه سمح لهذه القوى الحاقدة بأن تستولي على أفغانستان وتسيطر عليها. وهذه القوى ليس لها أي مكان في أفغانستان أو أي بقعة أخرى. ولا بد من استئصال جذورها لا لمصلحة أفغانستان فحسب، بل أيضا لمصلحة البلدان المجاورة لها والمجتمع الدولي أيضا. وهذا أمر حتمي بصورة جماعية وهو التزام لا نستطيع أن نتخلى عنه، مهما طالت مدته ومهما كثرت متطلبات تنفيذه.

وكما بين الأمين العام بوضوح في تقريره (S/2002/278)، ما تزال حالة الأمن، وبخاصة خارج كابل، تشكل مصدرا للقلق. ومع أن الإدارة المؤقتة تحاول بقوة وبصورة تدريجية أن توجد مرة أخرى الإحساس بالأمن، إلا أنها تفتقر إلى الموارد، وبخاصة إلى قوة شرطة وقوة عسكرية متدربة وتتوفر لها معدات جيدة. وحتى يحين الوقت الذي تتوفر فيه هذه الموارد للإدارة المؤقتة، فإنها تحتاج إلى مساعدة دولية ولقد طلبتها فعلا. وفي كانون الثاني/يناير، وفي هذه القاعة ذاتها، ناشد الرئيس قرضاي المجلس ليوسع ويمدد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمينة. وبالرغم من أننا ندرك أن هذا قرار يتعين أن تتخذه أولا وقبل كل شيء الدول المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، ينبغي أن يمارس المجلس سلطاته المقنعة لإقناع تلك الدول، تماما كما ينبغي أن يفعل المجتمع الدولي ككل، لإقناع تلك الدول بأنها لا تستطيع التهرب من هذا الطلب، ولا ينبغي لها أن تتهرب منه.

ومن دواعي التشجيع ملاحظة الخطوات التي تتخذها الإدارة المؤقتة، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لتدريب جيش وطني وقوة شرطة عصرية لأفغانستان. وليس ثمة ما يدعو إلى زيادة التأكيد على أهمية تعزيز قدرة الإدارة المؤقتة على تكوين جهاز أمن وطني ومتدرب تدريبا فنيا. وفي الحقيقة، هذه مسألة جوهرية أيضا لاستراتيجية خروج الوجود الأمني الدولي في أفغانستان.

لقد تم في الوقت الملائم تعيين اللجنة الخاصة المستقلة لعقد الدورة الطارئة ''للويا جيرغا'' والأعمال التي قامت بها في الـ ٥٠ يوما الماضية، بما في ذلك المشاورات مع عدة قطاعات من السكان الأفغان - ليس فحسب في مدن رئيسية، بل أيضا في أماكن أخرى - مسألة تبشر بالخير لتجمع تمثيلي يعكس إرادة الشعب الأفغاني ورغباته. ونعرب عن تقديرنا ونشيد بالأعمال التي قامت بها اللجنة حتى الآن. ولكني أود أن أحذر: لقد أعرب عن مخاوف مفادها أن الطالبان تحاول مع من يساندونها تدمير العملية بدس أنفسهم فيها. ويحدونا الأمل في أن تكون اللجنة متيقظة لهذا وأن تضمن عدم وجود مكان في الدورة الطارئة للويا جيرغا للطالبان ولمن يتعاطفون معها، في أي مظهر.

لقد أسفر الاجتماع الذي عقد في طوكيو في كانون الثاني/يناير من هذه السنة، عن التعهد بالتزامات هامة، ولئن كانت غير كافية، بإعادة تشييد وإعادة تعمير أفغانستان. ولكن لكي ليتسنى تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها استخدام بلايين الدولارات، التي جرى التعهد بها، على نحو منتج، يقتضي الأمر توفير ملايين الدولارات في الوقت الحاضر. لقد

ذكر الأمين العام بوضوح حاجة الإدارة المؤقتة الماسة إلى موارد التمويل كي يتسنى لها أن تدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، الذين بدونهم لن تتمكن الإدارة المؤقتة لا من بسط سلطتها ولا من المحافظة على تلك السلطة في كل أرجاء البلد، ولن تتمكن من تقديم الخدمات الأساسية، من قبيل التعليم، والرعاية الصحية، للشعب الأفغاني. ولهذا، من الأهمية القصوى بمكان أن يقدم المجتمع الدولي مساعدته الثابتة. ولا يمكن السماح بضياع الأمل الذي غُرس في أفغانستان بسبب تأجيل الاستجابة أو تأخيرها. واليوم تدعو الحاجة إلى اتباع نهج ابتكارية لتنفيذ الأعمال التي ينبغي القيام بها وذلك بالتخلص من الإجراءات البيروقراطية.

سوف تستغرق إعادة تعمير وإعادة تشييد أفغانستان بعض الوقت، وهذا يتطلب موارد هائلة وكذلك التحلي بالصبر. ولكن، حالما يتم استعادة السلام والأمن في أفغانستان، ونأمل في أن يحدث ذلك قريبا، لن تجد أضواء وسائط الإعلام بعد ذلك هذه المسألة جديرة بالذكر كأخبار. بيد أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل سيره وألا يتخلى عن أفغانستان. وتلتزم الهند، من جانبها، بتقديم المساعدة إلى أفغانستان على الأجل الطويل، التي تشمل ليس فحسب المساعدة الإنسانية المطلوبة على الفور في شكل مليون طن من القمح والمعونة الطبية التي تمس إليها الحاجة، بل أيضا في قطاعات تشمل تدريب الشرطة، والتعليم، والإسكان، وتنمية الموارد البشرية، والنقل العام، وتكنولوجيا المعلومات والتنمية الصناعية. ولقد اعتمدت الهند وقدمت ائتمانا قدره ١٠٠ مليون دولار. وتمت خلال زيارة الرئيس قرضاي إلى الهند في يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير، مناقشة التعاون الثنائي بالتفصيل. وأعلن رئيس وزرائنا أيضا عن منحة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لكي تستخدمها على الفور حكومة أفغانستان. ونحن على استعداد لتقديم المزيد.

وعلى المجتمع الدولي، بغية أن تكون جهوده الانمائية بنّاءة ودائمة، أن يقرن السخاء بالحكمة. فالمهم إذاً أن نصغي جيداً إلى ما يحتاجه الأفغان، وأن نحترم أولوياتهم وخياراتهم، حيث أن أحدا لا يعرف أفضل من أبناء الشعب الأفغاني ما يصلح لهم والطريقة المثلى للقيام بذلك. والتجربة القاضية بفرض الحلول أو الهياكل غير المناسبة عليهم والتي لا تكون مؤاتية للبيئة المحلية ينبغي مقاومتها، إذ لن تخدم هذه الأمور هدف المانحين ولا قضية الأفغان.

وفي تحديد ما يصلح عمله، ينبغي أن تكون الاستدامة هي المحك. لذلك نوصي بقوة ألاّ تحيد عن بصرنا وجهات نظر أقل البلدان نموا. ونعتقد أن التشديد على التعاون بين الجنوب والجنوب في تلبية الاحتياجات الأمنية لأفغانستان ينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية المجتمع الدولي.

لقد تعرضت النساء في أفغانستان للترويع بصفة خاصة على أيدي حركة الطالبان وما يشعرون به من كره للنساء ومن ظلامية. ودور النساء في إعادة بناء أفغانستان دور مركزي. ونحن نقدّر ونؤيد تمام التأييد الجهود الرامية إلى زيادة دور المرأة ومشاركتها في هياكل صنع القرار لدى الادارة المؤقتة. واستمرار الالتزام بهذه القاعدة لن يساعد فحسب في التغلّب على الممارسات القاسية واللاإنسانية التي مارسها الطالبان ضد النساء، وإنما سيكون إسهاماً كبيراً في بناء الأساس المتين لمجتمع اكثر تسامحاً ومشاركة وديمقراطية وتطلعاً إلى الأمام.

ولقد عانت أفغانستان لوقت طويل على أيدي حركة الطالبان التي فرضت عليها من الخارج. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل معاً لمنع هذا التدخل في المستقبل أو لمنع أفغانستان من أن تصبح ملعباً لتنفيذ المصالح الوطنية الضيقة أو أن تعاود اللعبة الكبرى بأدوار جديدة. فثمة

ضرورة إذاً لقدر أكبر من الشعور بالملكية ومن الانفتاح والشفافية في الأعمال التي يقوم بها المجتمع الدولي في أفغانستان. والهياكل البائدة التي فشلت في منع الصراع في أفغانستان في الماضي من غير المحتمل أن تعزّز السلام في المستقبل. وانتصار الأمل على التجربة قد يبدو مكلفاً. ودور مجموعة الـ ٢٢ التي تجمع في إطار تعاوني عدداً كبيراً من البلدان التي لديها القدرة على الإسهام في تحقيق السلام والازدهار في أفغانستان ينبغي تعزيزه.

إن الأمم المتحدة تسهم إسهاماً كبيراً في مساعدة الادارة المؤقتة على التصدي للتحديات الهائلة الماثلة أمامها. لذلك، نحن نؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، بموازرة دولية ضئيلة، لمواصلة انخراط الأمم المتحدة في أفغانستان.

والسفير الإبراهيمي يستحق بجدارة تقديرنا العميق على إسهامه البارز، وننوّه به أولاً على تعزيز اتفاق بون ومن ثم على مساعدته القديرة جداً للإدارة المؤقتة في أعمالها. نتمنى له كل النجاح في مساعيه المرهقة، ونؤكد على كامل دعمنا له.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أؤكد من جديد شاغلنا الرئيسي. إن كل الأدلة تشير إلى أن الإدارة المؤقتة تبذل قصارى جهدها لإحلال السلام والازدهار في أفغانستان. فهل يجاري المجتمع الدولي هذا المسعى بتقديم المساعدة التي تحتاجها وتستحقها في الوقت المناسب؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

لا يزال يوجد عدد من المتكلمين المسجلين على قائمتي. ونظراً لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أعلّق الجلسة الآن.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.